جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

محددات التمويل في المؤسسات الاقتصادية

دراسة تطبيقية مؤسسة نفطال فرع –المدية-

2016-2015

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التجارية

تخصص: مالية مؤسسة

من إعداد:
زيتوني حسينة
معدادي سمية

إشراف الأستاذ :
سالمي رشيد

2018/2017

شكر وعرفان

الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة،وأعاننا لما فيه الخير،الذي جعل العلم ضياء وجعل طالبه كالنور بهاء.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل البركات.

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل والذي أتقدم من خلاله:

بالشكر الجزيل والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ماواجهناه من صعوبات.

ونخص بالذكرالأستاذ المشرف **سالمي رشيد** الذي نكن له كل معاني التقدير والاحترام، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والذي كان عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما نعتز ونفتخر بتقديم الشكر الجزيل للاستاذ محمد زاهي و لأساتذتنا الأعزاء عبر كامل مراحلنا الدراسية.

وفي الأخير لا يفوتني أن أتقدم بعبارات الشكر والعرفان إلى زملائي وزميلاتي كل باسمه على كل المساعدات التي قدموها لنا.

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابتدأ الإنسان بنعمته، وصوره في الأرحام بحكمته، يسر له من رزقه وعلمه ما لم يكن يعلم، حتى يبلغ منزلة يسدد من خلالها ولو جزءا بسيطا من التضحيات التي قدمها أشخاص أعزاء بدون مقابل.

إلى سيدي النبيين ،حبيبنا وشفيعنا إلى يوم الدين، رسولنا محمد الأمين **صلى الله عليه وسلم.**

إلى من كانت سببا في رؤيتي نور الحياة، إلى من حملتني وربتني، إلى أثمن شيء في الوجود أنعمه الله علي بعد نعمة الإيمان أمي الحنونة والغالية بحر الحنان والعطاء.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح والإنتصاروأوصلني إلى ماأناعليه والذي أتمنى أن يشعر بالإفتخارأبى الكريم أدامه الله لي.

إلى من يعجز لساني عن التعبير على مدى حبي لهم، إلى من ساندوني بأرواحهم وتفهمهم، الأعزاء على قلبي:إخوتي ، وأخواتي

إلى من كن معي كالأخوات، كن معي في السراء والضراء، إلى القلوب الطيبة والمرحة، من تمنيت أن أضيفهم إلى الدفتر العائلي، صديقات عمري:حياة،نسرين، ، عبير. جميلة.

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل،إلى صديقتي ورفيقة دربي، إلى من عشت معها أحلى اللحظات والذكريات:صبرينة.

إلى جميع أساتذة كلية علوم الاقتصادية التجارية بالمدية إلى كل طلبة ا لسنة الثانية ماسترماليةمؤسسة.

سمية

إهــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء دون انتظار..إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..إلى من دفعني للعلم وبه أزداد افتخارا بي العزيز.

إلى حكمتي ...وعلمي.

إلى أدبي ... وحلمي.

إلى طريقي... المستقيم.

إلى طريق ... الهداية.

إلى ينبوع الصبر والتفاءل والأمل.

إلى من ركع العطاء أمام قدميها.

وأعطتنا من دمها، روحها، عمرها حبا وتصميما ودفعا لغد أجمل، إلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها أمي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى رياحين حياتي إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم إلى من جعلهم الله إخوتي بالله صديقاتي: كريمة. نسرين. مروى. فلة. سمية. حليمة. دنيا .خولة

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي، تذكارا وتقديرا: مريم، وردة.

حسينة

الملخص

رغم اختلاف وتنوع وظائف المؤسسة الاقتصادية والتي تعتبر العمود الأساسي للنشاط الاقتصادي فان الوظيفة الحيوية لكل مؤسسة حيث تتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة بمعنى الحصول على احتياجات المالية من مصادرها المختلفة.

ورأينا ان لهذه المصادر مزايا كما لها عيوب وهذا ما يتوجب على المؤسسة ان تعرف كيف تفاضل بين مختلف هذه المصادر بمعنى اختيار المصدر الذي يكون في صالحها ويخدمها بحيث يحقق اهدافها ومن بين هذه الاهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقه هو تعظيم ارباحها باقل التكاليف.

ومن خلال اسقاط دراستنا النظرية لموضوع محددات التمويل في المؤسسات الاقتصادية على مؤسسة نفطال فرع المدية يمكننا القول بان مؤسسة نفطال تعتمد على مواردها الذاتية لتمويل استثماراتها ومواجهة التزاماتها.

Summary

Despite the diversity and diversity of the functions of the economic institution, which is the main pillar of economic activity, the vital function of each institution, where this function relates to the financial activity of the institution in the sense of access to the financial needs of various sources.

These sources have advantages as well as disadvantages. This is why the institution must know how to differentiate between these different sources in the sense of choosing the source that is in their favor and serve it to achieve its objectives. Among these goals, the institution seeks to achieve is to maximize profits at the lowest costs.

By dropping our theoretical study on the subject of the determinants of financing in the economic institutions of the Naftal Foundation, we can say that NAFTAEL relies on its own resources to finance its investments and meet its obligations.

فهرس المحتويات

تشكرات	أ
اهداء	
ملخص	
فهرس محتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول:المؤسسة الاقتصادية وتمويلها.	1
تمهيد.	2
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.	3
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.	3
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.	4
المطلب الثالث: أنواع المؤسسة الاقتصادية.	5
المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.	10
المطلب الخامس: المؤسسة والمحيط.	15
المبحث الثاني: الوظيفة المالية والتمويل في المؤسسة.	21
المطلب الأول: تعريف الوظيفة المالية وأهدافها.	21
المطلب الثاني: تعار يف حول التمويل.	23
المطلب الثالث: أنواع التمويل.	24
المطلب الرابع:كيفية اتخاذ قرار التمويل.	25
المطلب الخامس: وظائف التمويل.	26
المطلب السادس: وظيفة التمويل ومجالات المعرفة الأخرى.	28
سابعا: مخاطر التمويل.	30
خلاصة الفصل.	31

الفصل الثاني وسائل (مصادر) التمويل الفصل الثاني	32
تمهيد.	33
المبحث الأول: وسائل التمويل الذاتي	34
المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه.	34
المطلب الثاني: أنواع التمويل الذاتي ومكوناته	35
المطلب الثالث: تقييم التمويل الذاتي	45
المبحث الثاني: وسائل التمويل الخارجية.	47
المطلب الأول: التمويل بالمصادر قصيرة الأجل	47
المطلب الثاني: التمويل بالمصادر متوسطة الأجل.	54
المطلب الثالث: التمويل بالمصادر طويلة الأجل.	57
المطلب الرابع: التمويل بالاستئجار.	70
خلاصة الفصل.	73
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية في مؤسسة نفطال فرع المدية	74
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة نفطال	76
المطلب الأول: تعريف ونشأة مؤسسة نفطال	76
المطلب الثاني: مهام وإمكانيات المؤسسة	77
المطلب الثالث: تنظيم وهيكلة المؤسسة	82
المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.	83
المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية لثلاث سنوات وتحليلها.	83
المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.	
المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية:	95
خلاصة الفصل	103
خاتمة عامة	105
قائمة المراجع والمصادر	

فهرس الاشكال	صفحة
شكل1 نظام العملية الإنتاجية	14
شكل 2 استخدامات التمويل الذاتي	36
الشكل رقم3): يبين الهيكل التنظيمي لمقاطعة "نفطال" المدية	82

فهرس الجداول	صفحة
جدول رقم 1): إعداد الميزانية المالية المفصلة لسنتين أصول.	84
جدول رقم(02): إعداد الميزانية المالية المفصلة لسنتين (أصول).	85
الجدول رقم03 أقوم بتقديم الميزانيات المالية المختصرة لثلاث سنوات المدروسة وخصوم كما	86
جدول رقم 04): إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتين (خصوم).	88
جدول رقم05): حساب رأس المال العامل.	90
جدول رقم 06): حساب رأس المال العامل الخاص.	91
جدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الصافي.	92
جدول رقم(08): حساب رأس المال العامل الإجمالي.	93
جدول رقم (10): حساب الخزينة.	94
جدول رقم(11): حساب نسبة التمويل الدائم.	95
جدول رقم(12): حساب نسبة التمويل الخاص	96
جدول رقم (13): حساب نسبة الاستقلالية المالية.	97
جدول رقم (14): حساب نسبة قابلية السداد.	98
جدول رقم(15): حساب نسبة سيولة الأصول.	99
جدول رقم(16): حساب نسبة السيولة العامة.	100
جدول رقم (17): حساب نسبة السيولة المختصرة.	100
جدول رقم (19): حساب نسبة المردودية الاقتصادية.	101
جدول رقم (18): حساب نسبة السيولة الحالية.	102

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والإدارة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، كما تعتبر مجموعة من الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطا، تنظيما، توجيها ومراقبة يمثل مصدر فعاليتها و كفاءتها وإستمراريتها.

وتمارس المؤسسة وظائف عديدة ومتنوعة نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر وظيفة الإنتاج ،وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، ورغم أهمية هذه الوظائف المختلفة في المؤسسة إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من ابرز وأهم هذه الوظائف، إذ هي التي تحدد مستقبل المؤسسة، ومدى إستمراريتها وهيكلها المالي ،وغيرها من المهام، فهي تلعب دورا حاسما في نجاح المؤسسة فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق وغيرها من الوظائف دون توافر الأموال لتمويل أوجه النشاط المختلفة .

ويعتبر قرار التسويق من أهم وأصعب القرارات التي تواجه الإدارة المالية والمتعلقة بالسياسة التمويلية الملائمة التي تضمن التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، فضمن الوظيفة المالية يتخذ قرار التمويل الذي يعتبر قرار إستراتيجيا في المؤسسة فهو المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعية المشروع اختيار أحسنها واستخدامها استخداما أمثل بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

ويقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها، وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين مصادر مالية داخلية كالتمويل الذاتي ومصادر خارجية كالتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك وإصدار الأوراق المالية.

ومن هنا تنبثق إشكالية البحث التي أحاول معالجتها في هذه الدراسة وهي المتمثلة في:

الإشكالية: مامدى تاثير محددات التمويل على المؤسسات الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يتسنى للمؤسسة الاقتصادية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثماراتها؟
2. هو الدور الذي تلعبه وظيفة التمويل في مؤسسة اقتصادية؟
3. كيف تحقق المؤسسة أفضل مزج وتأليف بين المصادر الداخلية والخارجية بالقدر الذي يحقق لها أكبر عائد بأقل تكلفة؟

فرضيات

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع (البحث) فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

1. باعتبار المال أحد أهم العناصر في المؤسسة، فعلى الوظيفة المالية أن توزعه بشكل دقيق.
2. الإدارة المالية من بين الإدارات الأساسية في الاقتصاد الوطني.
3. تقوم المؤسسة باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية والبحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من قبل كان من الضروري اختيار منهجين:

المنهج الوصفي: يخص الجانب النظري حيث قمت بتعريف مختلف المصطلحات والتقنيات لإيضاح معنى ومحتوى هذه المعطيات واستعمالها كركيزة أساسية في تحليل الموضوع.

المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي يوضح كيفية دراسة مختلف وسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية وذلك انطلاقا مما قدم لي من معلومات من طرف المؤسسة المستقبلة.

أهمية الموضوع:

- إبراز أهمية الوظيفة المالية في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة.

- إبراز دور النشاطات التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لامتصاص الفائض من العمالة، بهدف التشغيل الكامل لأفراد المجتمع وذلك للحد من البطالة.

- أهمية التمويل الذي يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع لم يأتي من باب الصدفة وإنما يعود لأسباب أذكر منها ما يلي:

1. الرغبة الشخصية في معرفة أهم وسائل التمويل التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية في ممارسة نشاطها ،وكذا دور الوظيفة المالية.

2. أهمية الموضوع وضرورة وجوده في المؤسسة حيث أنه بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

3. كون المؤسسات الجزائرية تعتمد على التمويل بدرجة كبيرة، من بينها مؤسسة تربصي.

4. بحكم جامعتنا حديثة النشأة، أحاول إثراء النقص في بحوث المكتبة.

الدراسات السابقة:

أولا :الدراسات العربية

-دراسة) عاصي، (2010 بعنوان تقيم الاداء المالي للمصارف الاسلامية.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من خلال تحليل) الأصول والخصوم والموارد الذاتية والموارد الخارجية والاستثمارات والإيرادات 2008م،

حيث قام – والأرباح والقرض الحسن (للبنك محل الدراسة، للفترة مابين سنة2003 عاصي بدراسة تطبيقية أجراها على القوائم المالية للبنك معتمدا على المقارنة التاريخية لسنة الأساس للبنك نفسه.

وقد توصل من خلال دراسته إلى أن كل من الموارد والاستخداما ت والاستثما رات للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار تنمو بمعدلات تصاعدية خلال الفترة المدروسة، مما يؤكد أن البنك يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي.

-دراسة عثمان،2009) بعنوان إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وتقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطرة من خلال المقارنة، حيث أجرى عثمان دراسته على اثنان من المصارف الإسلامية، وفي مقابلهما اثنان من المصارف التقليدية في الأردن، وشملت الدراسة تسع سنوات من عام 2000 حتى عام 2008 ، وقام بتحليل القوائم المالية لهذه المصارف باستخدام أسلوب التحليل الوصفي، وتحليل معامل الارتباط والانحدار البسيط وبالدراسة تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، وان المصارف التقليدية تقوم بتنويع استثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، بينما تقوم المصارف الإسلامية باستثمار ودائعها بعمليات التمويل قصير الأجل دون إعطاء أهمية لعمليات التمويل طويل الأجل .هذا وكان العائد على حقوق المساهمين متقاربا بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية .كما كانت درجة المخاطر لدى المصارف الإسلامية ضعف درجتها لدى المصارف التقليدية .أما بالنسبة للسيولة فكانت المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية تحتفظ بنسب متساوية من السيولة النقدية نسبة لحجم الودائع لديها.

دراسة المهندس، (2005 بعنوان تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي.)

هدفت هذه الدراسة إلى تقويم أداء المصرف الصناعي السور ي باستخدام التحليل المالي، واعتمدت الدراسة على كل من التحليل الأفقي والتحليل الراسي لقائمتي المركز المالي وقائمة 2003.ففي التحليل المقارن تم قياس وتحليل – الدخل، وذلك لمدة ثلاث سنوات للفترة2001 التغيرات الحاصلة في القوائم المالية بإجراء المقارنات باستخدام النسب المئوية لسنوات الدراسة، وذلك للكشف عن مدى واتجاه التغيرات، أما بالنسبة للتحليل الراسي فتم بإيجاد نسبة كل عنصر من عناصر القوائم المالية، بالنسبة للإجماليات الرئيسة في القوائم، وذلك للحكم على الأدا ء.

وكان من نتائج الدراسة:

–عملية تقويم الأداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط ،لإمكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والأخطار الحاصلة سابقًا، لأن إدارة المصرف تسعى جاهدًة إلى تحسين نوعية خدماته لمواكبة التطورات التقنية الحاصلة بالمصارف المحلية الأخرى.

هيكل الدراسة:

قد كان موضوع بحثي الذي جار تحت عنوان "محددات التمويل في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع المدية **NAFTAL**

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع بدأت بمقدمة عامة وقمت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث:

تناولت في الفصل الأول عموميات حول المؤسسة الاقتصادية والتمويل وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الوظيفة المالية و التمويل في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: محددات التمويل.

<u>في الفصل الثاني: وسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية ويضم ثلاثة مباحث.</u>

-المبحث الأول: وسائل التمويل الذاتي.

-المبحث الثاني: وسائل التمويل الخارجية.

المبحث الثالث: الائتمان الإيجاري وتكلفة التمويل.

اما الجانب التطبيقي خصصنا الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: مدخل عام المؤسسة نفطال فرع ولاية المدية

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الثالث: دراسة وسائل التمويل في مؤسسة.

المؤسسة الاقتصادية وتمويلها.

تمهيد.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الرابع: أهداف المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الخامس: المؤسسة والمحيط.

المبحث الثاني: الوظيفة المالية والتمويل في المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف الوظيفة المالية وأهدافها.

المطلب الثاني: تعاريف حول التمويل.

المطلب الثالث: أنواع التمويل.

المطلب الرابع:كيفية اتخاذ قرار التمويل.

المطلب الخامس: وظائف التمويل.

المطلب السادس: وظيفة التمويل ومجالات المعرفة الأخرى.

المطلب السابع: مخاطر التمويل.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

لقد شهد القرن العشرين تطورات اقتصادية سريعة، برز فيها دور المؤسسة على الساحة الاقتصادية و تشابكت علاقاتها مع المتعاملين، وهذا ما أدى إلى زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة باعتبارها الوظيفة التي تحدد كيفية سير و تمويل مختلف العمليات التي تجريها، لذا نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على كل من المؤسسة، الوظيفة المالية بها ومن ثمة التمويل.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

تعد المؤسسة الاقتصادية مجموعة من عناصر الانتاج البشرية والمادية التي تنظم وتسير بغية تحقيق اكبر عائد رغم اختلاف انواعهل ومحيطها.

أولا – تعريف المؤسسة الاقتصادية:

لقد تطور تعريف المؤسسة الاقتصادية مند ثلاثة قرون، وقد اختلفت التعاريف المعطاة للمؤسسة و هذا تماشيا و التطور الاقتصادي الذي شهدته الساحة الاقتصادية واختلفت أنواعها كذلك، لهذا سنحاول ذكر أهم التعاريف المعطاة لها:

1- تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق" زمكاني"[1].

2- المؤسسة مجموعة عناصر الإنتاج البشرية و المادية و المالية التي تستخدم وتسير و تنظم بهدف إنتاج سلع و خدمات موجهة للبيع، و هذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات و تقنية المحاسبة التحليلية[2].

3- هي مجموعة منظمة و مهيكلة تخضع لمنطق دقيق و لمقاييس محددة من الناحية التقنية و البشرية[3].

4- هي نموذج إنتاج بواسطته و ضمن نفس الذمة تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة بهدف، بيع سلع أو خدمات في السوق

---

[1] . عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر ،2000،ص25

[2] [3] بويعقوب عبد الكريم: المحاسبة التحليلية مرجع سابق ذكر، ص15.

من أجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار[1].

تعرف المؤسسة على أنها جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية و المالية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني، الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط[2].

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي و النشاطات المتعلقة به من تخزين و شراء و بيع من اجل تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها[3].

المؤسسة هي القوالب التي ينظم الناس فيها شؤونهم في علاقاتهم بعضهم مع بعض، و المؤسسة جهاز عمل، و أجهزة للعمل تشتمل على تركيبات ونظم و أدوات وتوزيع[4].

ثانيا- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية والتي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية.

1- المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها الحقوق و الصلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها.

2- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

---

(1) ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة،الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998، ص 10.

(2) إسماعيل عربابي: اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998، ص 10.

(3) (4) . عمر صخري: اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر،الطبعة الثانية ،1993، ص ص 24، 26.

3- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

4- التحديد الواضح للأهداف و السياسة و البرامج و أساليب العمل و لهذا فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين...

5- ضمان الموارد المالية لضمان استمرار عملياتها و يكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات أو عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

6- لا بد أن تكون المؤسسة متلائمة مع البيئة التي وجدت فيها و تستجيب لهذه البيئة، أي لا توجد معزولة عن المحيط، فإذا كانت ظروف البيئة ملائمة فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.

7- المؤسسة هي وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.

8- يجب أن يشمل اصطلاح المؤسسة على فكرة زوالها إذا صفف مبرر و جودها أو تضاءل كفاءتها.

ثالثا- أنواع المؤسسات الاقتصادية:

المؤسسات الاقتصادية أنواعا وأشكالا مختلفة تبعا لمجموعة من المعايير هي :

- المعيار القانوني – المعيار (الطابع) الاقتصادي
- طبيعة الملكية - معيار الحجم

و هذه المعايير التي يمكنها أن تتداخل فيما بينها لتشكيل مؤسسة ما

1- **أنواع المؤسسات تبعا للمعيار القانوني:** يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لعدد الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها أو حسب الخطر الذي يتعرضون إليه بسبب هذا التوظيف، وقد يكون هذا الخطر محدود أو غير محدود و عادة تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات أشخاص و مؤسسات أموال.

أ- **شركات الأشخاص:** و هي المؤسسات التي يكون فيها الخطر المتعلق بتوظيف الأموال غير محدود، ويقوم هذا النوع من الشراكات على الاعتبار الشخصي للشركاء والمتمثل في العلاقات الشخصية من معاملة حسنة وثقة متبادلة، ويضم هذا الصنف[1]:

- **المؤسسات الفردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته ولهذا النمو ع مزايا نذكر منها:

- سهولة التنظيم أو الإنشاء.

- صاحب المؤسسة هو المسئول الأول و الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، و هنا يكون دافعا له على العمل بكفاءة و جد لتحقيق أكبر ربح ممكن.

- صاحب المؤسسة يقوم أيضا لوحده بإدارة و تنظيم و تسيير المؤسسة و هذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء كما نجد أيضا ضمن شركات الأشخاص، شركة الت

- ضامن، شركة التوصية البسيطة و شركة المحاصة.

و لشركات الأشخاص عموما مزايا كما لها عيوب:

أما المزايا:

[1] ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره، ص 63 .

1- سهولة التكوين: حيث أنها تحتاج فقط إلى عقد بين شركاء، يمكن أن يختص كل شريك نظرا لوجود عدة شركاء بأنه يختص كل منهم بمهمة معينة و بالتالي يسهل تسيير المؤسسة.

2-من خصائص المسؤولية التضمنية أنها تجعل الشركاء و يتفانون و يختصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة و بالتالي تحقيق الربح.

3-سهولة إمكانية الحصول على قروض و زيادة القدرة المالية للمؤسسة و ذلك بسبب تضامن الشركاء.[1]

المساوئ:

1-تعرض حياة الشركة للخطر بسبب انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

2-مسؤولية الشركاء غير محدودة.

3-إثارة بعض النزاعات و سوء التفاهم و تناقض و تعارض بعض القرارات بسبب و جود عدة شركاء.

4-صعوبة بيع حصة أي شريك و كدا صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء، هذا في حالة و جود النزاعات أو سوء التفاهم بينهم.

ب- شركات الأموال:

تقوم شركات الأموال أساسا على الاعتبار المالي، فهي تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأس مالها على شكل أسهم متساوية القيمة و قابلة للتداول وتهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من الأموال و تتضمن:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة- شركة الأسهم- شركة التوصية بالأسهم.

[1] عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ، 2000، ص 25.

و لشركات الأموال أيضا مزايا كما لها أيضا خصائص:

المزايا:

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.
- سهولة وسرعة إمكانية الحصول على القروض.
- استقرار حياة المؤسسة بشكل أكبر.
- إمكانية استخدام دوي المهارات و الكفاءات العالية.

العيوب:

- ظهور البيروقراطية و المشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
- خضوعها إلى رقابة حكومية شديدة.
- عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين بسبب عدم وجود حافز للملكية.

2- أنواع المؤسسات تبعا لمعيار طبيعة الملكية:

تصنف المؤسسات تبعا لهذا المعيار إلى:

أ-**المؤسسات الخاصة Private Firm[1]** : وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو لمجموعة من الأفراد.

ب- المؤسسات المختلطة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاعين العام والخاص معا.

[1] Jaque Bravard ;L'Evaluation des entreprise, DONOD, paris, 1969, p01

3-أنواع المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي: و هنا تصنف المؤسسات إلى:

أ- **المؤسسات الصناعية:** و نجد في هذا النوع مختلف أو جميع المؤسسات التي عملها الأساسي تحويل المواد الموجودة في الطبيعة إلى منتجات نهائية قابلة للاستعمال، وهذه المؤسسات عموما تتمثل في مؤسسات الصناعة الثقيلة و مؤسسات الصناعة التحويلية (الخفيفة).

ب- المؤسسات الفلاحية: و تجمع بين المؤسسات التي تختص في كل من الزراعة وتربية المواشي إضافة إلى أنشطة الصيد البحري.

ج-**المؤسسات التجارية:** يعمل هذا النوع من المؤسسات في النشاط التجاري، أي يقوم بعمل توزيع الخبرات المادية و الخدمات الأخرى مثل نقل البضائع للأسواق.

د- المؤسسات المالية: و هي التي تهتم بالنشاط المالي كمؤسسات التأمين والبنوك التجارية و المركزية....الخ.

هـ- مؤسسات الخدمات: و هي التي تقدم خدمات مختلفة مثل مؤسسات النقل، المستشفيات، العيادات الخاصة و مكاتب المحاسبة المعتمدة....الخ.

4-أنواع المؤسسات تبعا لمعيار الحجم: تستعمل عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم، و قد يختلف التصنيف حسب موضوع البحث أو التحليل و يمكن تصنيف المؤسسات حسب حجمها تبعا لأحد المعايير التالية[1]:

أ- **تبعا لحجم وسائل الإنتاج:** و يتم التصنيف في هذه الحالة على أساس عدد العمال أو قيمة رأس المال أي قيمة المبلغ المستثمر.

[1] العربي دخموش : محاضرات في اقتصاد المؤسسة ، مطابع جامعة منتوري ، قسنطينة،2001، ص07.

ب- **تبعا لحجم النشاط:** حسب هذا المعيار يمكن استعمال الإنتاج رقم الأعمال والمشتريات على سبيل المثال.

ج- **تبعا لحجم الإيرادات:** في هذا المعيار تستعمل الأرباح و القيمة المضافة مثلا.

عموما يمكن القول أن المعيار المستعمل عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم فهو عدد العمال، فتصنف المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة، مؤسسات صغيرة، مؤسسات متوسطة و مؤسسات كبيرة.[1]

رابعًا- أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية:

1-**أهداف المؤسسة الاقتصادية:** تتمثل أهم الأهداف في:

أ- **تعظيم الربح:** حيث أن أي مؤسسة يكون هدفها الأساسي ليس فقط تحقيق الربح بل تعظيمه ،وهدا ما يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وتوسيع نشاطها ودلك للصمود أمام المؤسسات المنافسة لها ،وكذلك تسديد الديون وتوزيع الأرباح على الشركاء او وتكوين مؤونات ومخصصات لتغطية خسائر وأعباء غير محتملة .

ب- ترشيد عملية الإنتاج: ودلك باستعمال رشيد لعوامل الإنتاج المختلفة ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع وإضافة إلى مراقبة هده البرامج أو الخطط وتفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية.

جـ- تحقيق متطلبات المجتمع:أن نتائج المؤسسة تتعلق بمدى تصريف او بيع إنتاجها بنوعيه المادي والمعنوي وعملية البيع هذه هي التي تساهم في تغطية طلبات المجتمع.

د- *الاستغلال الاقتصادي.*

[1] عبد الكريم بويعقوب، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1998، ص 15.

هـ- إنتاج سلع معتدلة الثمن.

و- تحقيق عائد مناسب على رأسمال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح.

ل- امتصاص فائض العمالة بهدف التشغيل الكامل.

ي- التكامل الاقتصادي على المستوى المحلي (الوطني).

ع- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.

ص- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية.

2- **الأهداف الاجتماعية:** من بين الأهداف الاجتماعية نذكر ما يلي:

أ- **ضمان مستوى أجور مقبول:** حيث يعتبر العامل من أوائل المستفيدين من النشاط الذي تمارسه المؤسسة وذلك من خلال حصوله على مقابل عمله الذي يتمثل في أجر الذي يتأرجح بين الزيادة والنقصان وهذا حسب طبيعة المؤسسة وعوامل اقتصادية أخرى، ولهدى نجد أن الدولة قد تتدخل لضبط حد أدنى للأجور يسمح للعامل بتلبية حاجاته الأساسية.[1]

ب- تحسن مستوى معيشة العمال:إن رغبات العمال هي في تجدد و تطور مستمرين نتيجة للتطورات السريعة التي تشهدها المجتمعات في مختلف الميادين وخصوصا في ميدان التكنولوجيا هده الأخيرة التي تؤدي إلى ظهور منتجات جديدة ،وبالتالي تطور أوراق المستهلكين مما يتطلب تنوع وتعدد المنتجات لتلبية الحاجات .

جـ-إنشاء وإقامة أنماط استهلاكية معينة :

[1] إسماعيل عربابي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى،1998، ص 10.

إن الإشهار والدعاية التي تقوم به المؤسسة لترويج وتقديم منتجاتها الجديدة يسمح لها بالتأثير على أوراق المستهلكين وتغييرها وهي تطرح لهم أيضا في بعض الأحيان منتجات بديلة تكون اقل تكلفة .

د. توفير تأمينات للعمال: أن المؤسسة تعمل على توفير بعض التأمينات كالتامين الصحي ،التامين ضد حوادث العمل .....الخ ،إضافة إلى مرافق أخرى مثل :المطاعم داخل المؤسسة، التعاونيات ومختلف المرافق الأخرى، وهذا يظهر بشكل واضح في المؤسسات العمومية.

هـ-الدعوة إلى الاتحاد و التماسك بين العمال :حيث تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص ،وهذا رغم الاختلاف في مستوياتهم العلمية و التكوينية حيث تماسكهم يعد الأداة الأساسية لخلق وضمان حركة مستمرة للمؤسسة .[1]

2- وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية وظائف عديدة ومتنوعة والتشخيص الداخلي لهده الوظائف يسمح لنا بمعرفة نقاط قوة و ضعف المؤسسة وبالتالي فانه لدراسة وظائف المؤسسة أهمية كبرى في تحديد إستراتجيتها ولعل أهم وظائف المؤسسة مايلي:

ا-الوظيفة الإدارية ب-وظيفة إدارية للموارد البشرية

جـ- وظيفة الإنتاج د-وظيفة التسويق

هـ-الوظيفة المالية

[1] إسماعيل عرباجي، اقتصاد والمؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية ،1998، ص ص 10-11.

ا- **الوظيفة الإدارية:** سعي الإدارة العليا للمؤسسة إلى الوصول إلى الأهداف المسطرة ولبلوغ هده الأهداف يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط ،التوجيه الرقابة والعمل على التنسيق المثل بين هده المستويات ،وهدا ما يؤدي حتما إلى تحقيق النجاح لها

وتعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة لها وهدا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة المؤسسة (الإدارة) على التخطيط.

ب- وظيفة إدارة الموارد البشرية (الأفراد): أن أي مؤسسة كانت عمومية أو خاصة لا تخلو من قسم يمارس وظيفة إدارة الأفراد، وهي تمارس وظائف، وتتعلق هده الوظائف بالحصول على القوة العاملة في المؤسسة وجعلها قادرة وراضية ومتعاونة في تنفيذ الأعمال ويستلزم هدا القيام بأنشطة مختلفة مثل:

تعيين العاملين وتدريبهم، تحفيز العاملين وترقيتهم ووضع أسس أجورهم ومكافآتهم بالاعتناء بكافة الخدمات الاجتماعية الأزمة لعمال المؤسسة، المحافظة على اتصال وثيق مع سوق العمل، الحصول على الأفراد المناسبين وتهيئتهم للعمل وتدريبهم ،المحافظة على علاقات طيبة بين المنشأة والعاملين فيها ،وضع نظم التعيين والترقية والفصل .

ج- لوظيفة الإنتاج: تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الاقتصادية فهي تتعلق بخلق المنافع الشكلية للموارد وللخامات وذلك من خلال تحويلها إلى سلع يمكن أن تشبع حاجات ورغبات المستهلكين .

وحيث أن الإنتاج هو المهمة أو النشاط الجوهري للمؤسسة الاقتصادية وهو "خلق السلع و الخدمات من خلال تحويل الموارد الولية أو المواد نصف المصنعة إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة للمستهلك النهائي أو المشتري الصناعي "

وينقسم النظام الإنتاجي إلى ثلاثة عناصر أو أجزاء منفصلة.[1]

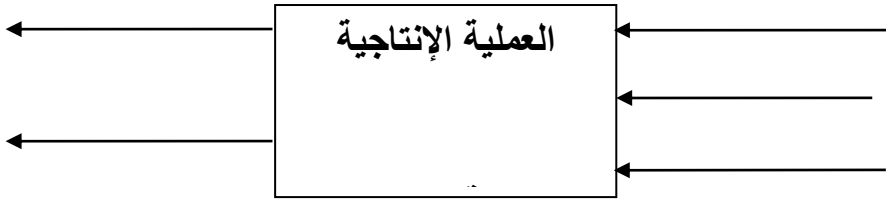
-المدخلات Les Entrants(input)

-المخرجات Les Extrants (out put)

- العملية الإنتاجية La boite Noire

ويمثل الشكل التالي طريقة جمع هذه العناصر:

الموارد



شكل1- نظام العملية الإنتاجية

من خلال الشكل-1- نلاحظ بان إدارة الإنتاج والعمليات تحول المدخلات إلى سلع تامة الصنع ذات فائدة وبالتالي المستهلكين، فالهدف الرئيسي للإنتاج هو خلق ما يسمى **بالقيمة المضافة** وبالتالي فالمخرجات هي ذات قيمة اكبر من المدخلات.

د- **وظيفة التسويق:** يعرف التسويق على انه احد الوظائف التي تقوم على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الاستعمال لها أو تلك السلع وتوزيعها وترويجها بشكل يؤدي إلى توافرها بين يدي المستهلك في الزمان والمكان ا لمناسبين (2)

[1] إسماعيل عرباجيالمرجع السابق ،ص 14.

وتتضمن هده الوظيفة كل النشاطات التي تبدل عند انتقال السلع والخدمات من أماكن إنتاجها إلى أماكن أو مراكز استعمالها أو استهلاكها ،وبالتالي فان هذه الوظيفة الحيوية والتي تعتبر المحور الجوهري في المؤسسة تتضمن بدورها وظائف هامة منها:البيع ،النقل، التخزين .....الخ، وتتعلق وظيفة البيع بتحويل أو نقل السلع والخدمات من المنتج إلى الوسطاء أو المستهلكين وهدا يتطلب اختيار منافذ التوزيع المناسبة، تحديد الأسعار، القيام بالحملات الإعلانية (1)

وتقوم الوظيفة التسويقية على المزج بين أربعة عناصر أساسية وهي:

ا-**1**- **السلعة:** وهي تلك المجموعة من العوامل المالية والشكلية التي يتم تركيبها وتصميمها لإشباع رغبات المستهلكين

ا-**2**-**التسعير**:يجب أن يكون هناك تناسب بين القدرات الشرائية للمستهلكين وسعر السلعة لدلك يتوجب على المنتج تحديد السعر الأمثل إذا أراد البقاء في السوق

ا-**3**-**التوزيع:** يعني التوزيع استخدام قنوات التوزيع المتاحة من اجل توفير السلعة في اقرب مكان من مكان تواجد المستهلك أي إيصال السلعة إلى المستهلك، وذلك بمساعدة ومساهمة مجموعة من الوسطاء متمثلين في تجارر الجملة والتجزئة.

(1)،(2) فايز الزغبي، محمد إبراهيم عبيدات ،أساسيات الإدارة الحديثة ،دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان ،الأردن 1997،ص2

ا-4-الترويج: إن عملية الترويج تحقق عملية الاتصال بين المنتج والمستهلك، ويعتبر عنصرا هاما في المزيج التسويقي لأنه يزود المستهلك بمختلف المعلومان عن السلعة ويشمل الترويج [1]

- الإعلان: التلفزة، الصحف، المجلات.....الخ

الاتصال الشخصي(البيع الشخصي):كالبيع التنافسي والزيارات الشخصية.....الخ

- ترقية المبيعات: كالمؤتمرات، الأفلام ، المعارض.....الخ
- العلاقات العامة، من خلال المحاضرات، الندوات والزيارات الفردية والجماعية....الخ.

د-الوظيفة المالية : تعتبر هذه الوظيفة منم الوظائف الحيوية لكل منشأة لان جميعها تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من القيام بنشاطها فرغم أهمية الوظائف السابقة داخل المؤسسة إلا أن الوظيفة المالية تعتبر من ابرز واهم هذه الوظائف فلا يمكن النهوض بهذه الوظائف دون توافر الأموال اللازمة، فتتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة بمعنى الحصول على الاحتياجات المالية من المصادر المختلفة ،هذه المصادر التي قد تكون دائمة كما قد تكون مؤقتة كما قد تكون ملك للمؤسسة أو اقتراض بالإضافة إلى ذلك أن الوظيفة المالية هي التي تحدد مستقبل المؤسسة ومدى استمراريتها وهيكلها المالي وغيرها من المهام ،ولذلك ونظرا للأهمية البالغة لهذه الوظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية في تحديد أساليب التمويل،ومدى فاعليتها قمنا بتخصيص جزء من المبحث الثاني لهذه الوظيفة.

[1] كامل المغربي، أساسيات في الإدارة، دار الفكر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،1995، ص 64.

خامسا- المؤسسة في المحيط:

إن البيئة هي عبارة عن مجموعة من العناصر المؤثرة ولكن غير متحكم فيها من قبل المؤسسة حيث أنها تؤثر على خدمات المؤسسة أما إيجابا وبالتالي فرص نجاح أو سلبا وبالتالي تهديد، ولهذا نلاحظ انه يمكن تقسيم البيئة إلى قسمين :

- الماكر وبيئة macro environnement أي الإطار الكلي

- الميكروبيئة micro environnement أي الإطار الجزئي

الإطار الكلي للبيئة: والذي سندرسه حسب نموذج P,L,E,S,C,T,E حيث:

P,L : العنصر السياسي والقانوني élément politique et légal

E : العنصر الاقتصادي élément économique

S,C : العنصر الاجتماعي والثقافي élément sociale et culturel

T : العنصر التكنولوجي élément Technologique

E : العنصر الإيكولوجي élément Ecologique

أ- **العنصر السياسي والقانوني:** ويتمثل في : مثلا التيارات السياسية (في غضون العولمة و تدويل المبادلات) التي تخص حرية التجارة الخارجية مع ندوة بارشلون (نوفمبر 1995) بين الوحدة الأوروبية و الطرف الجنوبي للبحر المتوسط و غيرها ، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين كقانون المالية مثلا.[1]

[1] محمد شفيق، حسن الطيب، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،1997، ص 30.

ب- **العنصر الاقتصادي:** إن التغير السياسي و القانوني للبيئة يتعلق بالتغير الاقتصادي الذي بدوره يتمثل قي كثير من العناصر منها : نسبة البطالة ، ارتفاع الأسعار و نسبة التضخم للاستثمارات العامة و الخاصة ، التجارة الخارجية ....

ج- العنصر الاجتماعي و الثقافي: يتمثل في العادات و السلوكات للمجموعات الإنسانية و قيمهم و التي تمثل العنصر الجوهري للمؤسسة ، و هذه العناصر الأساسية والاجتماعية و الثقافية غير المتحكم فيها نجد منها : روح العائلة و أهميتها ، التيارات **الدينية** ، **اللغة مع الخاصيات الجوهرية للغة...**

د- العنصر التكنولوجي (الإطار) : و الذي يعتبر عنصرا فعالا و مؤشر الصفة مباشرة على عمليات المؤسسة و نشاطها ، فعلى المؤسسة لن تكون على علم بكل الاكتشافات التكنولوجية لكي تحقق موقعا ملائما بالنسبة لمنافسيها ، إذ نعيش حاليا ثورات الكترونية آلية و التطور التكنولوجي يفرض على المؤسسة أن تخصص مبالغ مالية في البحث و الإبداع .

هـ- العامل الإيكولوجي: تهتم الإيكولوجيا بالعلاقات بين الكائنات الحية و المحيط حيث إن التوازنات القائمة في الماضي بين المكونات المختلفة للمحيط أصبحت معرضة للاختلال و من ثمة للخطر ، و في هذا السياق نذكر مثلا الضجيج في مناطق محددة يتسبب في خلق التوتر العصبي ، الميناءات ، المطارات ، الطرق السريعة و التي يكون لها الأثر السلبي على الإنسان ، الحيوان ، النبات ، و كذلك التلوث الصناعي في الوديان والأراضي الفلاحية .

إن التأثيرات السابقة على المحيط تتطلب رد فعل منظم بتفادي هذه السلبيات أو الحد منها و التقليل منها لهذا فان الاهتمامات الحالية أدت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات منها استعمال أوسع للبنزين بدون رصاص، استعمال التعبئة غير المضرة للمحيط، الرقابة على الدخان و النفايات ...

و- الموقع الجغرافي: يتضمن الموقع الجغرافي الإقليم، المناخ، نوعية الأراضي، والثروات المعدنية، كما يحدد أيضا الهياكل الأساسية مثل الطرق، الجسور، السدود البناءات الاجتماعية

2- الإطار الجزئي للبيئة: تقوم المؤسسة باختيار مكانها ومكان وحدتها القابلة للتغيير وتأخذ القرارات على أساس المزايا والقيود التي سوف توجهها في مختلف المناطق (الشكل الجزئي القريب)، وداخل المؤسسة (الشكل الجزئي القائم).

أ- **الشكل الجزئي القريب:** والمقصود بالشكل الجزئي القريب المؤثرات القريبة من المؤسسة مثلا قرب الأسواق، نقاط الجذب، موفق الجماعات المحلية.[1]

أ-**1**- **قرب الأسواق:** ترى في معظم الأحيان أن المؤسسة التي تتخصص في التحويلات الأولية تعطي الأولوية للقرب من موقع المواد الأولية في حين أن مؤسسات الخدمات تفضل القرب من الزبائن.

أ-**2**- **نقاط الجذب للتطور الاقتصادي:** تفضل المؤسسة التمركز في أماكن الكثافة السكانية الممولين والمؤسسات المالية، النقل، الطرق، السكة الحديدية، المطارات، الموانئ، مركز البحث ...، كل هذا يؤدي إلى خلق تفاعلات متبادلة سريعة مربحة.

أ-3- **موقف الجماعات المحلية:** تلعب الجماعات المحلية دورا كبيرا فيما يخص القيود منعا الصناعات التلوثية، الإجراءات الايجابية (الصناعات بواسطة المساعدات المالية والتهيئة التحتية وبعض التخفيضات للضرائب.

أ-**4**- **الشكل الجزئي للقائم:** ويتعلق بالتأثيرات داخل المؤسسة والتي تخص وظائفها الكبرى ومنها :

[1] محمد شفيق، حسن الطيب، محمد إبراهيم عبيدات ، المرجع السابق ،ص 33.

أ-5- **القيود المتعلقة بالإنتاج:** فيجب الأخذ بعين الاعتبار أنه هناك العديد من العوامل أو القيود التي تؤثر على عملية الإنتاج ومن ثم تحديد عمليات الأنظمة التحتية الأخرى منها:

- قدم الآلات يؤدي إلى تخفيض متتالي في الكميات، ثم في النوعية ثم في رقم الأعمال، ثم في ألأرباح.
- التأخر في استلام المواد الأولية يؤثر على رزنامة الإنتاج.
- عدم صيانة الآلات يؤثر أيضا على عملية الإنتاج.
- عدم مراقبة النوعية يؤدي إلى نقص عدد الزبائن، وهو الأمر الذي يتطلب القيام بدراسات وأبحاث من أجل تحسين مستوى نوعية وجودة المنتوجات.

أ- **6 – القيود المتعلقة بالمالية** : تقوم الوظيفة المالية بالتفاوض مع الأنظمة التحتية الأخرى فيما يخص ميزانياتها، فتتدخل المصالح المالية في تحديد سعر البيع، القروض للزبائن،قرارات الشراء .[1]

أ-7- القيود المتعلقة بتسيير الموارد البشرية: وهي تخص بصفة عامة شروط توظيف العمال، شروط العمل (الأجر، المكافئات، الخدمات، المناخ)، مخاطر الإضراب كل هذا يؤثر على التشغيل الأحسن للأنظمة التحتية الأخرى.

أ-8 – القيود المتعلقة بالتسويق: وتتمثل في:

- تحديد جودة وكمية المنتوجات.
- تحديد تاريخ التسليم للزبائن.
- تحديد تأدية عمل البائعين.

[1] عدنان هاشم رحيم السمرائي، أساسيات في الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الثانية ،1997، ص30.

* إن درجة فعالية التسويق يؤثر على مردودية المؤسسة كما أن الفعالية التسويقية تؤثر على سياسة الأجور وتسيير الموارد البشرية.

المبحث الثاني: الوظيفة المالية والتمويل في المؤسسة.

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة فلا تكمن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطاتها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من وظائف أخرى دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط وأوجه الاتفاق المتنوعة.

أولا- تعريف الوظيفية المالية وأهدافها:

تعريفها: من بين تعاريف الوظيفة المالية ما يلي:

- الوظيفة المالية هي تلك الوظيفة التي تهتم بالنقدية.[1]
- هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال.[2]
- هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار وفي مجال التمويل كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية.[3]

نلاحظ بأن التعريف الثالث هو تعريف أكثر شمولية للوظيفة المالية خصوصا في ظل تطور المؤسسة وتشابك علاقتها مع المتعاملين الاقتصاديين وبالتالي زيادة أهمية الوظيفة المالية داخل أي مؤسسة اقتصادية وحتى يتم أداء الوظيفة المالية يجب على القائمين عليها الأخذ بعين الاعتبار أن أي قرار أو إجراء مالي يجب أن يساهم في تحقيق الهدف الرئيسي الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه.

---

[1]– [2] جميل أحمد توفيق وعلي شريف : الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت: 1980، ص 18.

[3]– منير إبراهيم هندي : الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر ، 1991، ص 08.

ب- أهدافها: إن أهداف الوظيفة المالية ليست سوى صورة عن الأهداف المسطرة والمرجوة من قبل الأطراف المعنيين بنشاط المؤسسة والذي يتمثلون في الملاك المديرون العاملون والمجتمع وهي أيضا تعكس إضافة إلى ما سبق هدف مستقل بذاته وهو السيولة و سنحاول إبراز أهداف الوظيفة المالية بالنسبة لكل طرف من الأطراف السابق ذكرها.

ب-1- هدف الإدارة: عادة ما تعتبر الإدارة الوكيل لأصحاب المؤسسة أو مالكها ولهذا فهي تسعى دوما إلى خدمة ورعاية مصالحهم وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق الهدف المسطر من قبل هؤلاء الملاك والذي يسعون إلى تحقيقه ومن ثم فإن الإدارة تسعى بدورها إلى مساعدة المالك على تعظيم ثروتهم خوصا وإذا كان لهم نصيب أو نسبة معينة من الأرباح الخاصة بالملاك وبالتالي كلما زادت أرباح الملاك زادت معهم أرباحهم.

والإدارة ليست مسؤولة فقط أمام الملاك بل هي أيضا تشعر بالمسؤولية اتجاه العمال والمجتمع أيضا ، وهذا باستخدام الموارد المالية المتاحة لديها من أجل تحسين ظروف العمل وكذا أجور العمال.

ب-2- هدف الملاك: باعتبار أن الملاك هم أصحاب المؤسسة فهم أول مستفيد من تطور المؤسسة واستمرار نشاطها وبالتالي فمن الضروري أن تحقق النشاط هدفهم وعموما فإن الملاك يسعون دائما إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم وهو ما يعبر عنه أحيانا بتعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروتها وبالتالي نجد أن ملاك المؤسسة يهتمون بمتغيرات عديدة مثل مقدار العائد المتولى عن نشاط المؤسسة، توقيف حدوثه، مدى استمراره.[1]

ب-3- هدف العاملين: يضيف سعي العاملين إلى تعظيم ثروتهم هدفا جديدا للقرارات المالية فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي أن تخصص بالكامل لاقتراحات استثمارية تهدف فقط إلى

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع السابق ،ص14.

تعظيم الربح وثروات الملاك أو الإدارة أو كلاهم بل ينبغي تخفيض جزئ منها إلى مجالات تساهم في تعظيم ثروات العاملين كرفع مستوى الأجور والاستثمار في برامج الأمن الصناعيين يضاف إلى ذلك مراعاة عدم التعارض مع أهداف الملاك.

ب-4- هدف تحقيق سيولة كافية: يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الإفراط في الاهتمام بالربحية – يؤدي إلى الإضرار بهدف السيولة والعكس صحيح فالإفراط في الاهتمام بالسيولة يؤدي إلى الإضرار بهدف الربحية إذ أنه عندما تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بأموال تزيد عن الحد المناسب سيؤدي ذلك إلى انخفاض من أرباحها نتيجة تجهيد الأموال وعدم استثمارها كما أن قيام المؤسسة باستثمار لمختلف أمولها دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف التزاماتها سوف يؤدي إلى انخفاض سيولتها وبالتالي الأضرار بسمعة المؤسسة الائتمانية.

إذن على الإدارة المالية (الوظيفة المالية) في المؤسسة أن تسعى إلى تعظيم ثروة الملاك أولا طالما لا يتعارض هذا مع المصلحة الذاتية لأعضاء الإدارة أو مع أهداف العاملين، كما عليها الأخذ بعين الاعتبار معيار السيولة وتحديد مستواها الأمثل كونها يحدد على أساسها القدرة الائتمانية للمؤسسة وبالتالي سمعتها المالية.

ثانيا- تعاريف حول التمويل: لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منها:

1- يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية.[1]

[1]– بو الحبة عب الحكيم: الوجيز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998، ص 27.

2- يعتبر تمويلا كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسيعها أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.[2]

3- التمويل هو عملية التجميع لمبالغ التجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة وهذا ما يعرف بتكوين رأس المال الجماعي وتجسيد هذا الأخير في الميزانية التي تحتوي على جانبين:

- جانب الخصوم: يظهر في الموارد.

- جانب الأصول: يظهر في استخداماتها.

4- التمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع ما.

ثالثا- أنواع التمويل:

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا والتي ترصد من خلالها أنواع التمويل.

1- من زاوية المدة التي يستغرقها:

أ- **تمويل قصير الأجل:** ويقصد به الأموال التي لا تريد فترة استعمالها عن سنة بالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المواد والتوسع الموسمي وغيرها من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديد ها من الحصيلة المنتظرة للفعاليات الجارية نفسها.

[2]- توفيق حسن: قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، دمشق 1989 ص 12.

ب- تمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمسة سنوات موضوعه في الغالب يخص تمويل المشتريات والمعدات والآلات الخاصة بالربحية والمنتظرة من هذا التمويل والتي يتعين على وفاء القرض.

ج- تمويل طويل الأجل: ينشأ من الطلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت وتزيد مدته عن خمس سنوات مثل عمليات التوسيع.[1]

2- من زاوية مصدرها الحصول عليه: ويقسم إلى:

أ- تمويل ذاتي: التمويل الذاتي هو وسيلة تحويلية جد هامة وهي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل آخر.

ب- تمويل خارجي: يكون هذا التمويل بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأس مالها بطرح أسهم جديدة في السوق.

3- من زاوية العرض الذي يستخدم من أجله:

أ- تمويل الاستغلال: ينصف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطيات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

ب- تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

رابعا- كيفية اتخاذ التمويل: أن عملية اتخاذ القرارات هي تلك الاختيار القائم على أساس بعض لمعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر فالاختيار يقوم على أساس

[1] – توفيق حسن، مرجع سابق ،ص18.

بعض المعايير مثل: اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في دهن القائم بالعملية وبتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة.

وبما أن هناك العديد من الوظائف لإنتاج والمبيعات والتمويل ولكل وظيفة توجد قرارات عديدة وبما أننا في دراسة تخص التمويل فما يهمنا هو أنواع القرارات المتعلقة بالتمويل ومنها ما يلي:

- ☜ القرارات المتعلقة بالهيكل المالي.
- ☜ القرارات المتعلقة بشروط الائتمان.
- ☜ القرارات المتعلقة بمقدار رأس المال العامل.
- ☜ طرق الحصول على الأموال الجديدة.
- ☜ توزيع الأرباح.
- ☜ خطط إعادة التمويل.
- ☜ الإجراءات المحاسبية.
- ☜ الاندماج.
- ☜ التصفية.

إن قرار التمويل هو اختيار بين الأشكال المختلفة ويتركز على موقف المتعامل الاقتصادي حيث لا يقبل هذا الأخير التنازل على أموال إلا لمقابل تحقيق ربح ولكن لا يكون إلا بعد مدة زمنية معينة، وبالتالي الاختيار سيتم بعدم التأكد.

وعادة ما تنقسم القرارات المالية إلى قسمين:

1-القرارات المالية طويلة الأجل: هذه القرارات تخص بالدرجة الأولى قرارات الاستثمار وهذا يعني أن هدف خلق رأس مال الإنتاج والذي يسمح بتحقيق تدفق نقذي عبر دورات الاستغلال وبسبب ضخامة رؤوس الأموال المخصصة لهذه الاستثمارات فإنه يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل جديدة منها:

- الافتراض - مساهمات جديدة من طرف الشراء

كما أن قرار التمويل طويل الأجل يستند إلى إمكانية توفير لأموال اللازمة من جهة وإمكانية تكلفة التمويل عن طريق مردودية أو عائد استثماري من جهة أخرى وهذا في أقرب مدة ممكنة وهو ما يسمى بقبرة الاسترداد.

2-القرارات المالية قصيرة الأجل: هذه القرارات تخص دورة الاستغلال حيث ترتبط بحجم نشاط المؤسسة، ويتوقف قرار التمويل قصير المدى على مدى تغطية احتياجات رأس المال العامل من طرف التمويل طويل الأجل.[1]

خامسا- وظائف التمويل:

1-تحليل البيانات المالية:

تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط يمكن استخدامها لمعرفة جوانب قوة المركز المالي للمشروع.

2- **تحديدي هيكل أصول المؤسسة:**

[1] عبد الغفار حنفي ، أساسيات الإدارة المالية(دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح)،الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2003، ص 222.

يحدد المدير نمط هيكل الأصول وأنوعها كما تظهر في قائمة المركز المالي ويعني ذلك حجم النقود المستثمرة في الأصول الثابتة و المتداولة.

3- تحديد الهيكل المالي للمؤسسة:

تتصل هذه الوظيفة بالجانب الأيسر من قائمة المركز المالي حيث يوجد نوعين من القرارات الخاصة بالهيكل المالي.

فالنوع الأول له صلة بالمزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل بينما النوع الثاني فيركز على المفاضلة بين القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل من حيث تحقيق المنفعة للمؤسسة والدراسة المعمقة للبدائل المتاحة.[1]

سادسا- وظيفة التمويل ومجالات المعرفة الأخرى:

هناك علاقة بين وظيفة التمويل مجالات المعرفة الأخرى كالحساسية والاقتصاد، حيث تعتمد الوظيفة المالية على العلوم الاقتصادية في تموين بيئة ونظرية التمويل وبصفة خاصة الاقتصاد التجميعي Microeconomics والاقتصاد الجزئي Macroeconomics، فالأول يختص بالبيئة العامة والمنظمات المالية، أما الثانية في فيختص بتحديد الاستراتيجيات المثلي للشركات المساهمة والمشروعات الفردية، وهذه الجوانب لها تأثير على ممارسات الإدارة المالية وذلك كما يلي:

1- العلاقة بين الاقتصاد التجميعي والوظيفة المالية:

إن الاقتصاد التجميعي يهتم بالبيئة التي تمارس فيها وظائف التمويل، ولهذا فإن النظريات الاقتصادية تفيد في فهم المتغيرات التي لها علاقة بهذه البيئة، إذ أنه يعطي اهتماما للنظام

[1] عبد الغفار حنفي ، أساسيات الإدارة المالية،مرجع سابق ،ص228.

المصرفي ككل والوسطاء الماليين وأيضا السياسات المالية الحكومية ومتابعة النشاط الاقتصادي داخل المجتمع وكيفية السيطرة عليه، إذ أن هذه النظريات الاقتصادية تتطرق إلى المنظمات والمؤسسات المالية الدولية التي تتدفق الأموال فيما بينها وتأثير العولمة على ذلك[1].

2- علاقة الاقتصاد الجزئي بالوظيفة المالية:

للعمل داخل البيئة المالية التي تشكلها للمؤسسات لابد من الإلمام بالاقتصاد الجزئي كأساس لرسم وتخطيط العمليات وتعظيم الأرباح إذ لا يواجه المدير المالي المنافسين profit max Inization فقط داخل الصناعة، وإنما يجب أن يتصدى للظروف الاقتصادية المرتقبة سواء كانت ملائمة أو غير ملائمة. فمن المعلوم أن نظرية الاقتصاد الجزئي تهتم بالأداء الاقتصادي الفعال للمشروع حيث أنها تؤثر على التصرفات التي تعمل على تحقيق الأداء المالي الجيد لذلك فهي تهتم بالعلاقة ما بين العرض والطلب واستراتيجيات تعظم الربح.

أي أنه من اللازم والضروري لفهم البيئة المالية financial environment ونظريات اتخاذ القرار décision théorie المعروفة والدراية الكاملة للعلوم الاقتصادية فهما تعتبر لب الإدارة المالية المعاصرة.

3- علاقة وطبيعة التمويل بالمحاسبة:

يعتقد البعض بأن وظيفة التمويل هي نفسها المحاسبة وقد يمكن الجمع بينهما ورغم ذلك توجد هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث يعتبر المحاسبة كمدخل لوظيفة التمويل، أي المحاسبة هي وظيفة فرعية من وظائف التمويل.

ويمكن أن نرى ذلك من خلال التنظيم التقليدي لأنشطة الشركة حيث تصنف هاته الأنشطة إلى ثلاثة أقسام أساسية هي:

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع السابق ،ص 230.

- التمويل finance
- الإدارة management.
- التسويق marketing.

أي أن وظيفة المحاسبة تدخل تحت نطاق التمويل[1]

ورغم ذلك يوجد اختلافين أساسيين بينهما، حيث أن الاختلاف الأول يتعلق بطريقة وأسلوب معالجة وتسجيل تدفق الأموال والاختلاف الثاني يتعلق باتخاذ القرار.

سابعا: مخاطر التمويل

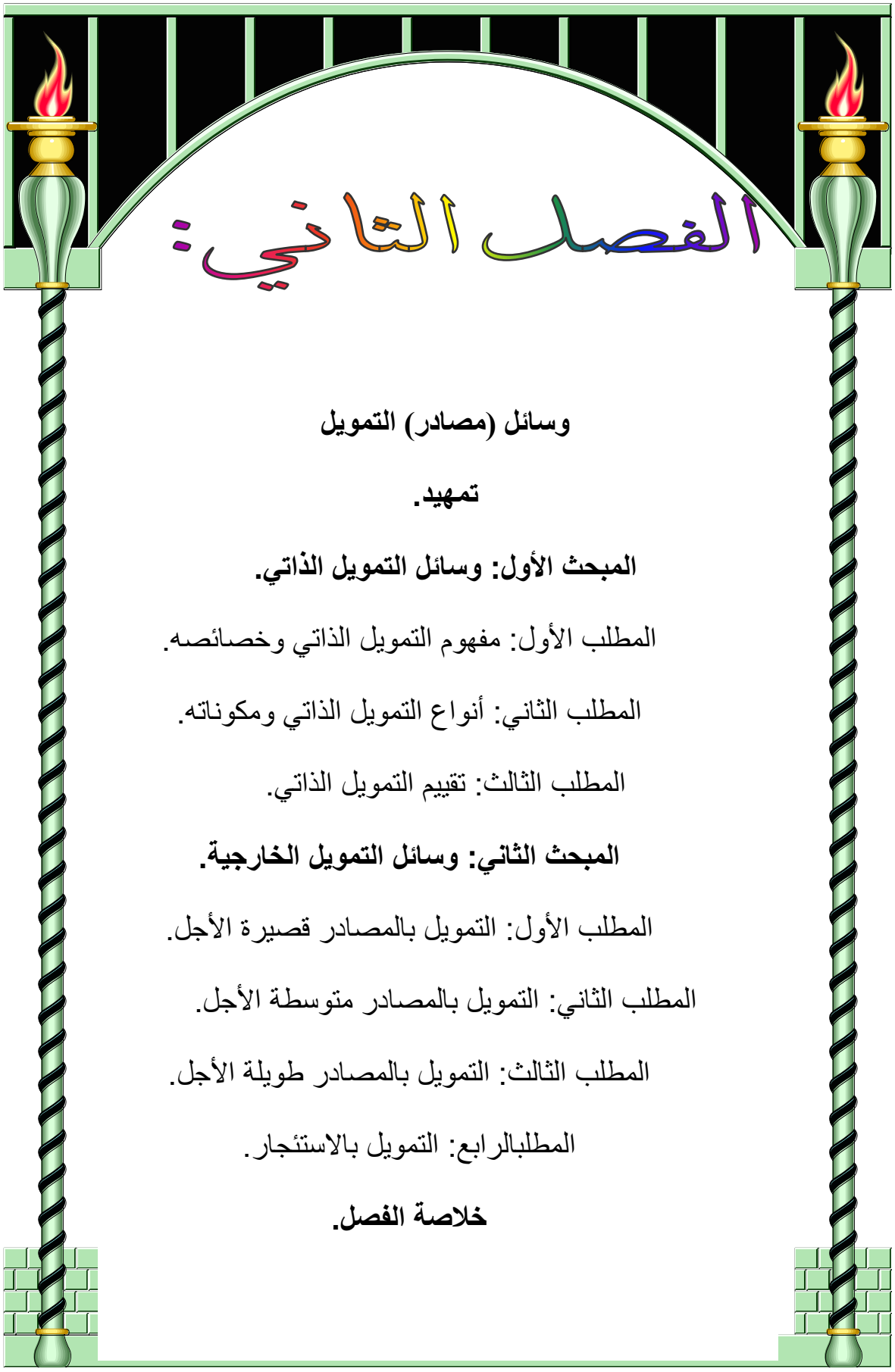
إن قرار الاختيار لأي مشروع يهدف بالدرجة الأولى إلى توليد أكبر قدر من الأرباح من خلال الاستثمار المختار، إلا أن هذه القرار لا يخلو من المخاطر، حيث أن المؤسسة تولي اهتماما كبيرا بحجم المشروع، نوعية الآلات والكفاءات التي يستوجبها هذا الاستثمار وكذلك حجم الأموال الكافية لتمويله، وقد تلجأ إلى الاقتراض من الغير في حالة عدم كفاية أموالها الخاصة، وهذا ما يعرض المؤسسة إلى مجموعة من المخاطر تتمثل خاصة في الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسة على عاتقها والتي تستوجب وتتطلب الخصم مهما كانت نتيجة الاستثمار، لهذا يجب على المؤسسة القيام بموازنة بين الشروط التي تمليها البنوك أو المصدر الممول والأرباح المتوقعة من خلال هذا المشروع، وهذا باستعمال أو دراسة نسب المردودية التي تقيس مدى قدرة الأموال المستثمرة على توليد الأرباح، إذا بجب أن تتجاوز معدل الفائدة المطبق في البنك أو الممول حتى تستطيع المؤسسة مواجهة التزاماتها اتجاه دائنيها في الوقت المناسب أي عند حلول آجال بالاستحقاق.

[1]. عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أنه رغم اختلاف وتعدد وتنوع وظائف المؤسسة الاقتصادية والتي تعتبر العمود الأساسي والجوهري للنشاط الاقتصادي فإن الوظيفة المالية هي الوظيفة الحيوية لكل منشأة أو مؤسسة، وذلك مهما اختلفت أشكال أو هياكل هذه المؤسسة حيث أن جميع المؤسسات تحتاج إلى الأموال حتى تتمكن من ممارسة أنشطتها، وكل الوظائف الأخرى في المؤسسة سواء وظيفة التسويق أو الإنتاج، يأو وظيفة الموارد البشرية...، لا يمكن النهوض بها دون توفر الأموال اللازمة، حيث تتعلق هذه الوظيفة بالنشاط المالي للمؤسسة، بمعنى الحصول على الاحتياجات المالية من مصادرها المختلفة هذه المصادر التي سيمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة، كما يمكن أن تكون ملكية (داخلية) أو اقتراض (خارجية)، ولا يقتصر النشاط المالي على مجرد الاقتراض بل يتعداه كذلك لكي يشمل الرقابة على الاستخدام الفعال لهذه الأموال، فمن أهم أهداف الإدارة المالية العمل حتى تحتفظ المؤسسة بنقدية كافية لجعلها قادرة على مواجهة التزاماتها عند حلول مواعيدها.

ولكن المشكلة المطروحة أمام المدير المالي هو الحصول على التوليفة المناسبة من الأموال وهذا بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات المتوقعة للمؤسسة، لذلك سوف نحاول في الفصل الثاني من بحثنا هذا تسليط الضوء على مختلف المصادر الأساسية للتمويل.



الفصل الثاني:

وسائل (مصادر) التمويل

تمهيد.

المبحث الأول: وسائل التمويل الذاتي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه.

المطلب الثاني: أنواع التمويل الذاتي ومكوناته.

المطلب الثالث: تقييم التمويل الذاتي.

المبحث الثاني: وسائل التمويل الخارجية.

المطلب الأول: التمويل بالمصادر قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: التمويل بالمصادر متوسطة الأجل.

المطلب الثالث: التمويل بالمصادر طويلة الأجل.

المطلبالرابع: التمويل بالاستئجار.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تكلمنا في الفصل السابق على المؤسسة الاقتصادية وخصصنا المبحث الثاني من للوظيفة المالية وهذا نظرا لأهميتها، وعرفنا أن دور أو هدف هذه الوظيفة هو الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مختلف احتياجاتها من مصادرها المختلفة ولهذا ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة ومناقشة موضوع التمويل وكذا معرفة المصادر الأساسية والرئيسية للتمويل، وقد ارتأينا كذلك أن نقسم هذه المصادر في المؤسسة الاقتصادية على مصادر ذاتية وأخرى خارجية.

ويقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية.

المبحث الأول: وسائل التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في استخدامات المؤسسة لتحقيق أهدافها رغم اختلاف أنواعه وأهدافه.

المطلب الاول- مفهوم التمويل الذاتي وخصائصه

1- مفهومه: يمكن إعطاء تعاريف عدة للتمويل:

1- التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية[1].

2- هو تحقيق الاستثمارات بفضل الموارد الداخلية للمؤسسة والتي عادة ما تكون الأرباح المحققة[2]

3- التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة، وبذلك تتفادى هذه الأخيرة زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة[3]

4- هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها[4]

خصائصه:

إن التمويل الذاتي الفعال يرتبط بالعديد من الظروف الداخلية والخارجية هذه التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة في حد ذاتها أو بظروف السوق التمويلية.

---

(1) / أحمد بوراس: أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2003،2002 ص3.

(2) g. depallens, et j. p. jobar, gestion financiére de l'entreprise, 10eme édition, paris, serey, 1990, p478.

p. lossegue, gestion de l'entreprise, paris du nord, 10eme édition, paris, serey, 1972, p47.

(3) محمد عبد العزيز عبد الكريم:الإدارة المالية والتخطيط المالي، كتاب 30، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص96.

(4) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية 2001، ص151.

أ- الظروف المتعلقة بالمؤسسة (الظروف الداخلية): إن اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي ونجاعة دوره في تمويلها يتطلب أن تتوفر لديها الأموال النقدية السائلة باستمرار وبالقدر اللازم والكافي لتحقيق الإشباع للمتطلبات الاستثمارية، الذي يتوقف بدوره على مقدار الحجم المادي للمؤسسة أي طاقتها الإنتاجية ويتوقف أيضا على الأشكال السوقية للمؤسسة، هل هي مؤسسة احتكارية، شبه احتكارية أو مؤسسة منافسة فنجد أن المؤسسات الاقتصادية صغيرة الحجم والتي تعمل في نطاق المنافسة الكاملة لا تستطيع أن تزيد من إنتاجيتها أو أسعارها بالقدر اللازم لزيادة المصدر الأساسي للتمويل الذاتي وهذا أنها لا تستطيع أن تستفيد من مزايا الإنتاج الكبير بما يتضمنه ذلك من توفير في النفقات واستعمال التكنولوجية المتقدمة.

بالإضافة إلى أن الأوضاع الاحتكارية وشبه الاحتكارية للمؤسسة سوف تمكنها من توزيع منتجاتها بالأسعار التي تريدها وبالكميات التي تود تسويقها، هذه كلها عوامل تساعد على زيادة معدلات الأرباح التي لها الأثر على التمويل الذاتي كما سنراه لاحقا.[3]

ب- الظروف المتعلقة بالسوق التمويلية (ظروف خارجية): إن السوق التمويلية أو السوق المالي يتكون من السوق النقدية وسوق رأس المال، فالسوق الأولى هي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان قصير الأجل ويكون أقل من سنة، أما السوق الثانية فهي تلك السوق التي تتعامل بالائتمان طويل الأجل.

ويرتبط التمويل الذاتي بطريقة مباشرة بالظروف السائدة في السوق النقدية وسوق رأس المال وبمدى مرونة هذه الأسواق وقدرتها على تجميع الادخارات وتقسيمها واستعمالها وتوظيفها توظيفا استثماريا أمثل، ومن الملاحظ وجود ارتباط طردي بين التمويل الذاتي، وبين نقصان الادخارات وعدم توافرها بالكمية اللازمة.

المطلب الثاني- أنواع التمويل الذاتي وأهم مكوناته:

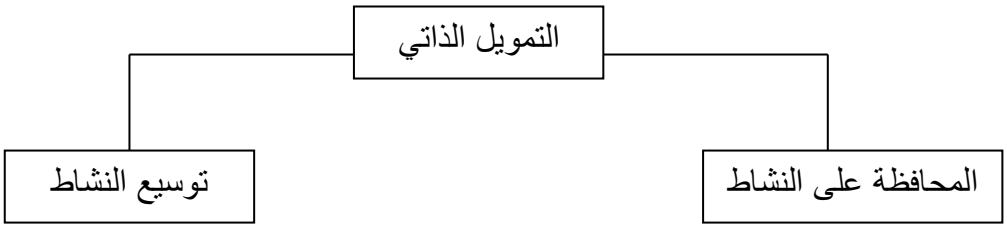
1- أنواعه: هناك نوعين من التمويل الذاتي هما:

[3] محمد عبد العزيز عبد الكريم،مرجع سابق ، ص96.

أ- تمويل ذاتي خاص بالمحافظة على مستوى النشاط: وهو عبارة عن التمويل الذاتي الذي هدفه المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، حيث أن المؤسسة تخصص أموالها لتحقيق الأهداف المسطرة، لا أكثر ويتكون عموما من الاهتلاكات.

ب- التمويل الخاص بالتوسع: في بعض الأحيان نجد أن التمويل الذاتي يفوق الانخفاض الذي يحدث في عناصر الأصول، وفي هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى استعمال ذلك الفائض في شراء استثمارات جديدة أو زيادة مخزونها أو حتى زيادة رأس مالها، ومنه فإن هذا النوع من التمويل الذاتي يسمى بالتمويل الذاتي الخاص بالتوسع، والذي يتشكل من الأرباح بعد اقتطاع الضريبة والتوزيع. [1]

شكل-2- استخدامات التمويل الذاتي.



2- أهم مكونات التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي أساسا من:

- الأرباح المحتجزة.
- مخصصات الاهتلاك المقتطعة سنويا.
- المؤونات التي زال الخطر الذي أنشأت من أجله.

أ- **الأرباح المحتجزة:** إن تحقيق الربح هو أحد الأهداف الأساسية والضرورية لجل المؤسسات وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه ما يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى هذا الأخير بالأرباح المحتجزة أو المحجوزة[2].

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق ، ص155.

[2] سمير محمد عبد العزيز: التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997 ، ص55.

– والأرباح المحجوزة هي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع والذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة.

– هي عبارة عن الجزء من حقوق الملكية الذي تستمده الشركة من ممارسة عملياتها المربحة ويتمثل في المتبقى من الأرباح العامة بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة[3].

– وتمثل الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة، فالمؤسسة بدلا من توزيع كل الفائض المحقق على المساهمين تقوم بتجنيب جزء من ذلك الفائض في عدة حسابات مستقلة يطلق عليها اسم الاحتياطي.

وسياسة توزيع الأرباح هي التي تحدد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك وأيضا الجزء الذي يحتجز، وعند تخطيط سياسة توزيع الأرباح على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح المؤسسة من جهة ومصالح المساهمين من جهة أخرى.

ويقصد بسياسة توزيع الأرباح قرار تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على الملاك والجزء الذي يحتجز، ويتوقف لجوء المؤسسة إلى التوزيع أو الاحتفاظ بالأرباح على مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي[1]:

أ–1– القواعد القانونية: والتي تختلف من بلد إلى آخر، إلا أنها تتفق في بعض الشروط منها:

– عدم إجراء توزيعات إلا على الأرباح الفعلية التي حققتها المؤسسة دون المساس برأس المال.

– عدم جواز توزيع الأرباح في حالات العجز المالي.

– الحاجة المتزايدة لرأس المال العامل وهذا في حالة تمتع المؤسسة بنمو معتبر في الجانب المادي وتضخم رقم أعمالها.

---

[1] / سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية 1986، ص180.

[2] محمد صالح الحناوي: أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص46.

– بالإضافة على بعض القوانين الأخرى التي تحدد الحد الأدنى والحد الأقصى للأرباح الموزعة.

أ–2– الحاجة إلى سداد الديون: وهذا يكون عند حلول آجال استحقاق هذه الديون والتي تحصلت عليها المؤسسة من أجل توسيع نشاطها.

أ–3– الو ضع الاقتصادي العام: إن الأوضاع الاقتصادية المقبولة للمؤسسة عادة ما تدفع بها للاحتفاظ بمعظم أرباحها المحققة حتى تتمكن من مواجهة أي حالة طارئة في المستقبل.

أ–4– عمر المؤسسة: فالمؤسسة حديثة النشأة تعمد إلى احتجاز قدر كبير من الأرباح لتعيد استثماراها من أجل توسيع نشاطها وتنميته.

أ–5– طبيعة نشاط المؤسسة: فإذا كانت الأرباح غير مستقرة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الكمالية فإن سياسة احتجاز الأرباح هي الأولى، وهذا حتى يتوفر للمؤسسة ما يكفيها من الأموال في الظروف الصعبة.

أ–6– القيود في عقود الديون: إن عقود الديون طويلة الأجل غالبا ما تحد من حرية المؤسسة في توزيع الأرباح وهذا بهدف حماية الدائنين، مثلا أن تنص هذه العقود على عدم توزيع الأرباح التي تحققت بعد عقد الدين.[1]

أ–7– الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم: إن الموقف الضريبي لأصحاب الأسهم تؤثر على سياسة توزيع الأرباح وهذا في حالة كون المؤسسة مملوكة من طرف عدد قليل من المساهمين الخاضعين لشرائح ضريبية مرتفعة، فهم يفضلون حجز الأرباح من أجل إعادة استثمارها بدلا من الحصول على أرباح قليلة بعد اقتطاع الضرائب منها.

☜ إضافة إلى ما سبق لا يجب على المؤسسة أن تحتجز أرباحها ما لم يكن العائد المتوقع من استثمارها على الأقل مساويا لمعدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة لمالكي المؤسسة.

[1] محمد صالح الحناوي،مرجع السابق ، ص46.

☜ الأرباح المحتجزة تقلل من درجة الخطر وهذا لكونها تزيد من سيولة المؤسسة وتقلل تكلفة الديون.

☜ تزيد من قدرة المؤسسة في الحصول على قروض جديدة.

☜ تشجع على زيادة التوسع والنمو والقيام بالاستثمارات.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أنه من بين أهم العوامل التي تدعو إلى احتجاز الأرباح هو تجنب التمويل لمشروعات المؤسسة لأن هذه السياسة من أسهل الوسائل للحصول على الأموال اللازمة لتمويل الزيادة في الأصول المختلفة بدلا من إصدار أسهم وسندات.

ب- حصص الاهتلاك:

ب-1- تعريف الاهتلاك:

يعرف الاهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية[1].

- يعرف الاهتلاك بأنه طريقة لتوزيع التكاليف حيث توزع تكلفة الاستثمار القابل للإهتلاك على دورات مدة حياته[2].

- كما يعرف على أنه مصروف لا يستخدم أموال الحاضر، وإن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيرادات واحتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحاسبها أقساط الاهتلاك[3].

- هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن وتسمح بإعادة تكوين الأصول المستثمرة[4].

---

[1] أحمد بن فليس: المحاسبة المعمقة وأعمال نهاية السنة المالية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة،2000، ص10.

[2] أحمد بن فليس: نفس المرجع السابق ص10.

[3] منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998 ، ص82.

[4] إبراهيم الأعمش: أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 1999 ، ص237.

ب-2- كيفية التمويل عن طريق الاهتلاك:

ومن هذا يمكن أن نقول بأن الاهتلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن.

ويعوض الاهتلاك نقص القيمة الناشئ عن الاستعمال لحجزه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص بحيث يبقى رأس المال ثابتا بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية وكذلك يخصص الاهتلاك لمواجهة خسائر واقعة ويسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة.

ب-3- أنواع الاهتلاك: هناك قسمين للاهتلاك:

- الاهتلاك المادي: وهو الاهتلاك الناتج عن تلف الممتلكات والتآكل أو الصدأ أو العفن وينتج عن ذلك عجز الممتلكات من المبادرة على تأدية أعمالها.

- الاهتلاك الوظيفي: ينتج هذا النوع من الاهتلاك بسبب عجز الأصول أو الممتلكات عن المتبارة في أداء أعمالها من جراء التغير في الطلب عليها أي أن هذه الأصول لا تواكب التطور التكنولوجي.

ويمكن حساب الاهتلا ك بطرق مختلفة كل واحدة تهدف إلى أن تلائم استعمال اقتصاد المؤسسة، ومن الممكن أن نجد طرق مختلفة داخل المؤسسة الواحدة ومن هذه الطرق نجد ما يلي:

- الاهتلاك الثابت (الخطي).

- الاهتلاك المتزايد.

- الاهتلاك المتغير.

وتعتبر الطريقتين الأوليتين الأكثر شيوعا واعتمادا في الجزائر ولذلك سوف نقوم بالحديث عنهما قليلا فنقول:

- *طريقة الاهتلاك الثابت:* هو عبارة عن توزيع تكلفة الاستثمار على عدة سنوات وكل سنة تتحمل جزء متساوي القسط من السنوات الأخرى، ومع استبعاد قيمة البقايا المختلفة في نهاية حياته

الإنتاجية، وقد استعملت هذه الطريقة في الجزائر منذ ظهور المخطط المحاسبي الوطني إلى غاية 1988، ويحسب بالطريقة التالية:

قيمة الاهتلاك = تكلفة شراء الاستثمار/ عدد السنوات.

– *طريقة الاهتلاك المتناقص:* يحسب قسط الاهتلاك حسب هذه الطريقة على القيمة المحاسبية للاستثمار وليس على القيمة الأصلية، وهذا انطلاقا من تطبيق معدل الاهتلاك الذي نحصل عليه عن طريق معدل الاهتلاك بطريقة القسط الثابت الموافق لمدة استعمال الاستثمار وذلك بضرب هذا المعدل في أحد المعاملات التالية[1].:

1،5 عندما تكون مدة الاستعمال بين 3 إلى 4 سنوات.

2 عندما تكون مدة الاستعمال بين 5 إلى 6 سنوات.

2،6 عندما تكون مدة الاستعمال أكثر من 6 سنوات.

وحسب هذه الطريقة فإن قسط الاهتلاك تتناقص كلما اقتربنا من نهاية مدة حياة الاستثمار، إذن وكما رأينا فإن مخصصات الاهتلاك المقتطعة سنويا تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة الذي ساعدها على تجديد استثماراها للمحافظة على قدرتها الإنتاجية.

ب–4– العوامل المؤثرة على اختيار طريقة الاهتلاك:

بما أن الاهتلاك هو مصدر من مصادر التمويل الذاتي فإن المؤسسة تلجأ إلى اختيار طريقة اهتلاك تتناسب مع طبيعة الأهداف الموجودة من مخصصات الاهتلاك حيث تتأثر عملية الاختيار بعدة عوامل.

* **الأثر الضريبي:** على المؤسسة اختيار الطريقة التي توفر لها أكبر حجم التدفقات النقدية الصافية لذلك فإن أفضل سياسة للاهتلاك في هذه الحالة هي طريقة الاهتلاك المتناقص الذي يعمل على تخفيض الوعاء الضريبي وبالتالي زيادة القدرة التمويلية للمؤسسة.[2] .

[1] إبراهيم الأعمش ، مرجع السابق ، ص239.

[2] إبراهيم الأعمش،مرجع سابق ، ص245.

* **التضخم النقدي:** إن ارتفاع قيمة النقود والارتفاع المتزايد للأسعار الذي يؤدي إلى عدم قدرة مخصصات الاهتلاك على تجديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة، وكذا تدهور قيمة رأسمالها يلزم المؤسسة القيام بما يلي:

– إعادة تقديم الأصول الثابتة عن طريق زيادة قيمتها بما يعادل سنة التضخم ولهذا يطبق الاهتلاك على أساس القيمة الحقيقية بدلا من القيمة النقدية (ثمن الشراء).

– اختيار طريقة الاهتلاك المتناقص وذلك للاسترداد الأصول بأقصى سرعة ممكنة لتجنب أثر التمويل.

* **التقدم التكنولوجي:** إن التقدم التكنولوجي أو التثني يزيد من شدة المنافسة بين المؤسسات التي تستخدم التقنيات الحديثة ولكي تستطيع المؤسسة منافسة المؤسسات الأخرى يجب عليها أن تستخدم أصولها بما يتماشى والتقنيات الحديثة وذلك باستعمال طريقة الاهتلاك المتناقص التي تمكنها من استرداد رأسمالها المستثمر بأقصى سرعة ممكنة واستبداله بما يتماشى مع ظروف السوق وتطوراته.

* **تحديد مدة الحياة الإنتاجية للأصل:** إن التحديد الصحيح للعمل الإنتاجي للاستثمار يلعب دورا هاما في تحديد مخصصات الاهتلاك الحقيقية الواجب اقتطاعها سنويا كما يجب تحديد القيمة الباقية للاستثمار بعد انتهاء فترة الاهتلاك.

* سياسة النمو في المؤسسة: إن تحديد معدلات النمو لسنوات قادمة تؤثر على حجم ومخصصات الاهتلاك الواجب اقتطاعها أي تؤثر على طريقة الاهتلاك المعتمدة.

– أهمية حساب الاهتلاكات: إن حساب الاهتلاك ضروري للأسباب التالية[1]:

– المحافظة على رأس مال المؤسسة وذلك أن الأصل الثابت في نهاية حياته الإنتاجية غير صالح للإنتاج ولهذا فإنه ينبغي على المؤسسة أن تحجز من أرباحها السنوية جزء لمقابلة هذا النقص.

[1] محمد الناشد: الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979 – ص239،238.

– تحديد التكاليف وتحميلها لوحدات الإنتاج بما في ذلك الاهتلاكات حيث أن تجاهله يؤدي إلى تقييم المنتوجات بتكلفة أقل.

جـ– المؤونات:

المؤونات أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل فحسب المخطط المحاسبي الوطني فإن المؤونات توجد لمواجهة حدوث حدث أو خطر محتمل بأنشطة المؤسسة كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه " حتى وفي غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالاهتلاكات والمؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر تقوم المؤسسات بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون والحقوق ومؤونات الأخطار والتكاليف ومن بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤونات والمخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهضة عند وقوعها[1].

وتوجد عدة أنواع للمؤونات منها ما يلي:

جـ .1– مؤونة الأعباء والخسائر: يظهر هذا النوع في آخر دورة للاستغلال وتخصص المؤسسة هذه المؤونة لمواجهة حوادث متوقعة أو محتملة الوقوع خلال السنة، ومن بين هاته الخسائر والأعباء والأعباء، خسائر القضايا والمنازعات، الضمانات الممنوحة، الغرامات المالية.

جـ–2– مؤونة الأعباء الموزعة على عدة سنوات: وهي التكاليف أو المصاريف التي لا يمكن تحملها في دورة واحدة وهذا نظرا لطبيعتها والمبالغ المطلوبة لتنفيذها مثل ترميم أشغال الإصلاحات الكبرى.

جـ–3– مؤونة التقاعد الإجبارية للأشخاص المشتغلين: تحدد في المؤسسات المساهمة التي توفر للمساهمين حق التقاعد الإجباري على المؤسسة بينما لا يظهر هذا الحساب في حالة المؤسسات التي توفر التقاعد لعمالها بواسطة الهيئات المختصة.

[1] أحمد بن فليس: المحاسبة المعمقة، مرجع سبق ذكره، ص10.

جـ-4- مؤونة تدني قيمة عناصر الأصول:

* **مؤونة تدني قيمة المخزون:** وتكون في حالة القيمة السوقية للمخزون بتاريخ الجرد أقل من تكلفة شراءه أو إنتاجه حيث تكون مؤونة بقيمة الفرق بين القيمة السوقية وتكلفة الشراء والإنتاج.

* **مؤونة تدني قيمة العملاء:** حيث تكون المؤونة الخاصة لمواجهة العملاء المشكوك في تحصيل ديونهم وبصفة عامة تعتبر هذه المؤونات ليست مصدر تحويل دائم مثل رأس المال الاجتماعي لأنها لا يمكن أن تكون في حالة التنبؤ ببعض التكاليف والخسائر غير المتوقعة وما دام أنها تخفض من النتيجة فهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة الضرائب ولكن في حالة خسارة فإن تشكيل المؤونة ما هو غلا تضخيم للخسائر فقط لذلك لا تعتبر المؤونات مصدر تمويل دائم.

د- الاحتياطات:

الاحتياطات عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة والغير موزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها "الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع"[1].

د-1- أنواع الاحتياطات: تجزئ الاحتياطات حسب المخطط المحاسبي الوطني إلى عدة أنواع أبرزها ما يلي:

- **الاحتياطات القانونية:** وهي احتياطات إجبارية حددها المشروع وفقا للمادة 721 من القانون التجاري الجزائري " يجب على الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الأسهم أن يكون لها احتياطي حيث تقتطع 5% سنويا وهذا بعد تخفيض خسائر السنوات الماضية ولا يكون هذا الاحتياطي إجباري إذا بلغ 10% من الأموال الخاصة (رأس مال الشركة).

- **الاحتياطات النظامية:** يتم إنشاؤها طبقا للنظام الأساسي للشركة وذلك بتعيين أو تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة ينص عليها النظام الأساسي ولا يمكن

[1] خيرت ضيف وأحمد شحاتة: تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية بيروت 1985. ص220.

للشركة العدول عن تكوينه أو استخدامه في غير الأغراض المخصصة له إلا بقرار من الجمعية العامة[1].

– **الاحتياطات التعاقدية:** يتم تكوين الاحتياطات التعاقدية في أي مؤسسة وذلك للعقد المبرم بينهما وبين الغير مثل العقود التي تبرمها المؤسسة مع الموردين أو الدائنين حيث تمثل الاحتياطات التعاقدية مبالغ الاحتياطات المشكلة وفقا لبنود عقود أخرى غير النظام الأساسي بالمؤسسة.

– **الاحتياطات الاختيارية:** يقترح هذا من الاحتياطات من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين مع توزيع أرباح الدورة حيث أن هذا النوع لا يكون تعاقدي ولا قانوني ولا نظامي.

هـ– أهمية حساب الاحتياطات: عندما تحقق المؤسسة أرباح غالبا ما لا يوزع هذا الأخير كله ويحتفظ بجزء منه و يعتبر هذا الجزء المحتفظ به مصدر التمويل للتوسع في المؤسسة.

المطلب الثالث– تقييم التمويل الذاتي:

ينطوي التمويل الذاتي على العديد من المزايا والعيوب من أهمها ما يلي:

1– مزايا التمويل الذاتي: من أهم المزايا التي يتميز بها التمويل الذاتي ما يلي:

– يعتبر التمويل الذاتي المصدر الأول والوسيلة المستخدمة لتكوين رأس المال بأقل تكلفة ممكنة.

– إن زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح الأسهم للبيع قد يؤثر سلبا على مركز اتخاذ القرار في تلك المؤسسة ويسلب بعض المساهمين حق التدخل في إدارة المشروع ، وبالتالي فهم يفضلون عدم توزيع أرباحهم لعدة سنوات على أن يفقدوا السيطرة على هذه المؤسسة.

[1]. سمير محمد عبد العزيز: التمويل وإصلاح الهياكل المالية، دار النهضة بيروت 1985، ص66.

– تجذب الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أو عدم إمكانية الحصول على الأموال التي يتطلبها المسير العادي للمؤسسة كما وقد يكون لجوءها إلى الأسواق المالية غير مجدي بسبب ضغط السوق على المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمة أسهمها وأوراقها المالية إلى أقل من قيمتها الاسمية. [1].

– الاحتفاظ بالأرباح يعفي المؤسسة والمساهمين فيها من خضوع أرباحهم الموزعة لضريبة على الأرباح التجارية كما يعفيهم أيضا من خضوع ما يتقاضاه المساهم لضريبة القيم المنقولة وكذلك تكاليف زيادة رأس المال وإصدار الأسهم.

– يعطي التمويل الذاتي للمؤسسة نوع من الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بالشروط المختلفة التي يصلب منها تنفيذها مقابل الحصول على أموال من مصادر خارجية.

– انخفاض تكاليف المؤسسة عن طريق الاحتفاظ بالأرباح دون توزيعها ومن ثم تجنب الاقتراض والذي يكلف المؤسسة عادة أعباء كبيرة.

2– عيوب التمويل الذاتي:

– رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب والأخطار والتي نوجزها فيما يلي:

– اقتطاع أقساط اهتلاك مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.

– الامتناع أو تخفيف حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي انخفاض قيمتها في السوق.

[1] . سمير محمد عبد العزيز مرجع سابق ، ص68.

– يؤدي الاعتماد على التمويل الذاتي إلى تعطيل التوسع مما يؤدي على تفويت فرص استثمارية جيدة متاحة للمؤسسة بسبب قصر التمويل الذاتي على توفير الاحتياطات المالية اللازمة التي تتطلبها هاته الاستثمارات.[1] .

– حرمان أصحاب الحقوق من أرباح حققتها المؤسسة.

المبحث الثاني: وسائل التمويل الخارجية

يعتبر التمويل الخارجي النوع الثاني من التمويل بالنسبة للمؤسسة والتي يمكن تقسيمها إلى وسائل تمويل قصيرة الأجل، متوسطة، وأخرى طويلة الأجل.

المطلب الاول– التمويل بالمصادر قصيرة الأجل:

يحتل التمويل قصير الأجل أهمية كبيرة في الهيكل المالي لأي مؤسسة، وهنا لأنه عادة ما يتم استخدامه لتغطية النفقات المتعلقة أساسا بالتشغيل العادي للطاقات الإنتاجية للمؤسسة من أجل تحقيق التوازن إلى أبعد الحدود.

1– تعريف التمويل قصير الأجل:Short term financing .

لقد شهد التمويل قصير الأجل عدة تعاريف مختلفة ومتعددة، فهناك من يقصد به تلك الأموال التي يمكن رصدها من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية للمؤسسة[1] .

– تعريف آخر يرى في التمويل قصير الأجل مجموعة القروض التي تستخدمها المنشأة أو المؤسسة من أجل تمويل احتياجاتها المؤقتة في الأصول المتداولة[2] .

ولكن مهما اختلفت التعاريف فإنه يمكن إعطاء تعريف بسيط مقتبس من التعاريف السابقة حيث يمكن أن نعرفه على أنه مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المنشأة من أجل تمويل

---

[1] سمير محمد عبد العزيز مرجع سابق ، ص71.

(1) (2) (3) أحمد بوراس:مرجع سبق ذكره. ص3.

احتياجاتها الجارية التي لا تتعدى عادة السنة المالية الواحدة والمتمثلة في الأصول المتداولة وذلك بالرغم من إن مدته قد تصل إلى السنتين في بعض الأحيان[3] .

– أنواع التمويل قصير الأجل:

ويتكون التمويل قصير الأجل من:

أ– الائتمان التجاري:

يمكن للمؤسسة شراء حاجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية والآلات والمعدات في فترة لاحقة من مؤسسة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء وهذا الدين يعامل في دفاترها المحاسبية كحساب الدائنين(حساب الموردين) وحساب المدينين وهو ما يعرف بالائتمان التجاري.

وهناك عدة تعاريف للائتمان التجاري نذكر منها ما يلي:

– الائتمان التجاري على أنه ذلك الائتمان الناشىء عن العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة والمتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات حيث يتسنى للمؤسسة خلال هذه الفترة الاستفادة من تلك الأموال التي احتفظت بها خاصة إذا لم يترتب عن ذلك تكلفة[1] .

– يمكن تعريف الائتمان التجاري أيضا على أنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية[2].

– هو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشروع عند قيام هذا الأخير بشراء خامات أو بضائع جاهزة لغرض تصنيعها أو إعادة بيعها[3].

---

(1) (2) أحمد بوراس:مرجع سبق ذكره ، ص04.

(3) سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص180.

– الائتمان التجاري هو مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي بمعنى أنه ينتج من العمليات التجارية العادية للشركة. فمثلا إذا كانت الشركة تشتري بمعدل 200 ألف دينار في اليوم بشرط ائتمان(صافي 30) فإنها ستكون لمورديها بمعدل(200×30 يوم)= 2 مليون دينار شهريا[1] .

أ–1– شروط الائتمان التجاري:

تحدد شروط المبيعات أو شروط الائتمان فترة الائتمان على التزام المشتري بالدفع والخصم الممنوح للدفع من قبل الاستحقاق، وتتوقف مدة أو فترة الائتمان على العوامل التالية:

– معدل دوران السلع: حيث تختلف الطبيعة الاقتصادية للسلع من حيث سرعة معدل دوران بيعها فنجد أن المواد الغذائية كالخضر والفواكه الطازجة مثلا: تكون فترة ائتمانها قصيرة نسبيا من 5 إلى 10 أيام، أم السلع المعمرة كالمجوهرات والمفروشات مثلا، فإن معدل دوران بيعها بالتجزئة يكون بطيئا، لذلك فإن الشركات التي تبيعها تمنح الشركات

المشترية (التي تقوم بإعادة بيعها بالتجزئة) فترة ائتمان طويلة نسبيا تصل على ستة (6) أشهر أو أكثر.

– الوضع المالي للبائع: حيث تتوقف مدة الائتمان الممنوحة على ظروف، فالبائع ذو الوضع المالي الضعيف يطلب من المشترين الدفع نقدا، أو يمنحه شروط ائتمان قصيرة الأجل، فمثلا المزارعون يبيعون أساس نقدي.

– الوضع المالي للمشتري: بشكل عام نجد أن الشركات ذات الوضع المالي النقدي التي تبيع بالتجزئة عن طريق منح الائتمان لعملائها تستطيع هي الأخرى الحصول على فترة ائتمانية طويلة نسبيا من الموردين.

– الخصومات النقدية: إن الخصم النقدي هو تخفيض في سعر البيع أو قيمة المبيعات إذا تم الدفع خلال فترة معينة[1].

[1] سمير محمد عبد العزيز: التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مرجع سبق ذكره، ص148.

وإن تكاليف عدم الاستفادة من الخصومات النقدية تزيد عادة على تكاليف القرض والذي يستطيع المشتري أن يحصل عليه لدفع قيمة البضاعة نقدا لذلك فإنه من الضروري على الشركة أو المؤسسة أن تكون حذرة ويقظة في استخدام الائتمان التجاري كمصدر للتمويل فإن تكاليفه يمكن أن تكون باهضة.

– المركز التنافسي: يلاحظ أن منح الائتمان من البائع للمشتري أو مدة هذا الائتمان تتوقف على مدى المركز التنافسي لهذا البائع أي أنه كلما زادت درجة المنافسة وارتفعت حدتها بين البائعين ترتب على ذلك شيوع ظاهرة منح الائتمان وطالت مدته والعكس صحيح.

ومن جهة أخرى كلما تدعم مركز المشتري في السوق وأصبح في حالة أقرب إلى احتكار المشتري سواء كان محتكر وحيد أو احتكار قلة، كما أدى ذلك إلى حصول المشتري على ائتمان من البائعين بفترة ائتمان أطول وشروط أخرى، فيما لو كان هذا الوضع عكسي.

أ–2– أسباب استخدام الائتمان التجاري:

إن أسباب استخدام الائتمان التجاري هي:

– **التكلفة:** إذا حصلت المؤسسة على الخصم التجاري دون النظر إلى موعد الدفع، فإن هذا الائتمان يصبح بدون كلفة ومرغوبا في استخدامه وعلى المدين أن يستعمل الائتمان الممنوح له في أقصى حد ممكن.

– **المصدر الوحيد المتاح:** فعندما تكون المؤسسة حديثة التأسيس وصغيرة الحجم يصعب عليها الحصول على الائتمان قصير الأجل من المؤسسات المالية ويصبح المصدر الوحيد المتاح لديها هو الائتمان التجاري حيث تكون المؤسسة التجارية أكثر استعدادا لتحمل الأخطار من المؤسسات المالية، وهذا على تطوير التعامل المستقبلي مع هذه المؤسسات والاحتفاظ بها كعملاء. (1)

(1) سمير محمد عبد العزيزمرجع السابق ، ص148.

– **السهولة:** لكن لا يستلزم الائتمان التجاري إجراءات معقدة كتلك التي يستلزمها الائتمان المصرفي، كما لا توجد حدود دقيقة لما يمكن منحه، كما هو الحال بالنسبة للبنوك التي تنفذ بدقة السقوف الائتمانية الممنوحة تشدد على التحصيل في مواعيد محددة.

– **المرونة:** يمكن استخدام الائتمان التجاري عند الحاجة إليه ففي حالة التوسع غي المبيعات باستطاعة المؤسسة أن تزيد في هذا الائتمان بزيادة الكميات من البضاعة التي تورد من قبل المورد. وهذا ويتم تخفيض هذه الديون من خلال تصفية موجوداتها من البضائع وتحصيل ديونها وتسديد ديون الموردين، كذلك لا يطلب الموردون رهونات على موجودات المقترض الأمر الذي أصولهم بدون أعباء ويتيح لها فرصة رهن هذه الأصول للحصول على مزيد من التمويل عند الحاجة إليه.

– إضافة إلى ذلك هناك مرونة في الوفاء بهذه الالتزامات حيث يتساهل في تأجيل التحصيل إذا كان المدين يمر بأزمة سيولة عابرة.

– **الاستمرارية:** بالرغم من كون هذا الدين قصير الأجل إلا أن تجديده المستمر يعطيه نوع من الاستمرارية.

ب– الائتمان المصرفي:

يعتبر الاقتراض من البنوك التجارية من أهم المصادر قصيرة الأجل بعد الائتمان التجاري ويدخل هذا النوع من الاقتراض في الميزانية العمومية للمؤسسة في بند قروض مصرفية قصيرة الأجل أو بنود سحب على المكشوف، وتحتل البنوك التجارية مركزا هاما في أسواق النقد قصيرة الأجل لأنها توفر للشركات الأموال الضرورية لتسيير الأنشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر.

ويمكن تعرف الائتمان المصرفي على أنه.

– يقصد بالائتمان المصرفي short–term bank loans تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك[1].

[1] منير إبراهيم هندي: مرجع سبق ذكره، ص8.

– هو تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة (المؤسسة) من البنوك[2]، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري وذلك من حيث درجة اعتماد المنشأة عليه كمصدر قصير الأجل، ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنظمة الاستفادة من الخصم، يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري إذ لنه في صورة نقدية، وليس في صورة بضاعة، غير أنه أقل مرونة منه من ناحية أخرى إذ أنه لا يتغير تلقائيا مع تغير حجم النشاط.

ب–1– أسس منح الائتمان المصرفي:

بما أن البنوك التجارية تقوم بمنح القروض من ودائع الأفراد لديها وهي بذلك تقوم بإقراض أموال لا تملكها للغير، وعليه يجب أن المحافظة عليها لأنها تعتبر كأمانة، ولذلك فهي تبدي عناية خاصة عند اتخاذ قراراتها بمنح القروض، وتقوم باتخاذ هذه القرارات بعد الوقوف على العناصر التالية:

– **مبلغ القرض:** يقع ضمن اهتمام البنك التجاري التأكد من كفاية مبلغ القرض للغرض الذي يطلبه العميل فهي تفضل أن يكون مبلغ القرض المطلوب من أي عميل كافيا لمواجهة احتياجاته حتى لا تفاجئ بمزيد من الطلبات للاقتراض.

– **مدة القرض:** إنه بحكم تركيبة مواد البنوك التجارية فإنها تقوم عموما بمنح قروض قصيرة الأجل، ولكن هذا لا يعني أنها في بعض الأحيان وفي حالات قليلة جدا تقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل.

– **مصادر الوفاء:** يعير البنك المقرض دائما قبل الموافقة على منح القروض، على التأكد من وجود مصدر وفاء مؤكدة لدى المقترض، وإذا كان القرض سيسدد في نهاية الدورة التجارية يجري التأكد من قدرة والمقترض على إتمام الدور بنجاح.

– **سمعة المقترض:** تستند قدرة المقترض على تسديد القرض إلى معيار كمي يمكن قياسه فإن رغبته في التسديد تعتمد على أمور غير مثل: سمعة المقترض واستقامته في التعامل مع البنك، ولهذه الأمور أهمية لا تقل عن أهمية القدرة على التسديد.

[2] رياض محمد النحات وآخرون: الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر 200، ص164.

– **قدرة المقترض الإدارية والفنية:** وهي تعطي اطمئنانا على حسن إدارة المشروع الممول ونجاحه الأمر الذي ينعكس إيجابا على قدرة المقترض على التسديد.[1]

– **الضمانات:** لا تمنح البنوك تسهيلات من أجل الضمانات بل تمنح القروض بعد التأكد من قدرة المقترض على التسديد من مصادر معروفة خلال مدة معقولة و تتصف الضمانات المقبولة لدى البنوك بما يلي:

- سهولة التسويق.
- سهولة التقدير.
- استقرار القيمة.
- عدم القابلية لتلف.

ولكن هذا لا ينفي أنه في بعض الأحيان لا تطلب البنوك من العميل ضمانات.

ب–2– أنواع الائتمان المصرفي (القروض المصرفية):

سوف نركز بالأساس على التمييز بين نوعين من القروض هما:

1– قروض غير مكفولة بضمان.

2– قروض مكفولة بضمان.

*** القروض غير المكفولة بضمان معين:**

في هذا النوع من القروض يقوم البنك بفتح "اعتماد للمنشأة" line of credit بمعنى أن البنك وافق ولمدة معينة على تمويل مشاريع المنشأة أو المؤسسة كلما لزم الأمر ذلك مع تحديد الحد الأقصى للأموال المقترضة لتجنب الكثير من المشاكل التي تنتج عن كثرة الاقتراض من البنك الأمر الذي يتطلب ويستوجب التفاوض بين الطرفين خاصة إذا كانت المؤسسة تقترض باستمرار.[1]

[1] رياض محمد النحات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص166.

* **القروض المكفولة بضمان:** تعتبر هذه القروض الأكثر شيوعا لكون البنك التجاري يقوم بالإقراض من أموال المودعين وبالتالي في أغلب الأحيان يكون بضمان من أجل منح المؤسسة قرضا معينا ويشترط في الضمان شروط وميزات عديدة فلا تزيد الأموال المقترضة عن مبلغ معين وأن تتم عملية الإقراض خلال فترة زمنية متفق عليها، ولكن من المهم والأساسي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض الممنوح من طرف البنك وفي بعض الأحيان يطالب البنك أيضا المؤسسة بالقيام بالتأمين على ذلك الضمان، وتحويل الاستفادة من هذا التأمين لصالح البنك في حالة حدوث تلف الضمان، وهناك عدة أسباب لاستعمال هذه القروض وهي:

1- ضعف المركز المالي للمؤسسة مما يضطرها لتقديم ضمانات كرهن بعض أصولها.

2- إن تقديم الضمان يمكن المؤسسة من الحصول على أكبر قدر من الأموال لتمويل مشاريعها.

3- في بعض الأحيان تكون أسعار فائدة القروض مضمونة أقل من غير المضمونة.

4- قد تتردد المؤسسات في منح الائتمان بدون ضمان خاصة إذا كانت الاحتياجات المالية كبيرة جدا.

المطلب الثاني- التمويل بالمصادر متوسط الأجل:

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 و 7 سنوات.

وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة، حيث ينتظر استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده، أما من وجهة نظر البنك فإنه يكون في هذه الحالة معرض لخطر تجميد أمواله لفترة زمنية معينة وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المؤسسة المقترضة[1].

ويمكن تقسيم التمويل متوسط الأجل إلى:

[1] أحمد بوراس:مرجع سبق ذكره، ص7.

أ- قروض مصرفية قصيرة الأجل:

حيث أنها تستخدم لتمويل الاحتياجات الدائمة من الأموال أي الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، فقد أصبحت البنوك التجارية تلعب دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل، بعدما كانت تقتصر على التمويل قصير الأجل ويستخدم عادة في:

- تمويل عمليات شراء المعدات والتجهيزات أو إعادة تجديدها.

- فتح وحدات إنتاجية جديدة.

- إدخال تكنولوجيا جديدة.

وإن أهم ما يميز هذا النوع من القروض ما يلي:

- مدة هذا القرض تتراوح بين السنة و7 سنوات.

إن هذا القرض يتم بموجب عقود رسمية يحدد فيها معدل الفائدة قيمة القرض والضمانات وطريقة التسديد، مدة القرض.

- جدول سداد القرض يمثل خاصية أساسية لجميع القروض متوسطة الأجل، ويكون الغرض منه سداد القرض تدريجيا لحماية كل من المقترض والمقرض.

- تمنح المؤسسة المقترضة امتيازات القروض كأن تعطي له أولوية شراء الأسهم العادية.

- القروض المتوسطة تمول من نسبة 70 إلى 75% من قيمة الاستثمارات[1].

* وتمنح البنوك مجموعة من الشروط تكون مجملها ضمانات قروضها متوسطة الأجل.

تقييم التمويل بالقروض متوسطة الأجل:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] A. Gremillet etc, lefbire, l'euditement de l'entreprise et gestion , édition d'organization, Paris, 1978, p194.

*** الإيجابيات:**

– المرونة: حيث تعديل مبلغ القرض يكون حسب احتياطات المؤسسة، وهذا بعد التفاوض مع المقرض.

– التفاوض مباشرة: مع ممول واحد أو عدد قليل منهم يكون أكثر مرونة وسيرا من التعامل مع عدد كبير من الممولين.

– التفاوض مع البنوك: ويكون ذلك عن طريق قروض متوسطة الأجل ويكون على أساس الثقة المتبادلة لذلك فالمؤسسة غير ملزمة بنشر بيانات على وضعها المالي.

– أن تكون القروض المتوسطة: متاحة للمؤسسات الصغيرة وذلك لأنها لا تستطيع التوجه إلى السوق المالية لتغطية احتياجاتها على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى القروض المتوسطة حيث تحصل عليها خلال أسابيع فقط.

– يمكن استعمال هذا النوع من التمويل لتأسيس: مؤسسات صغيرة ومتوسطة أي الاعتماد على القروض كرأس مال للمؤسسة.

*** السلبيات:**

تعتبر الشروط المحددة في العقد بمثابة عوائق رئيسية لهذا النوع من القروض فقد يقوم البنك بتحديد الحد الأقصى للقرض الذي يعيق المؤسسة عن تلبية احتياجاتها المالية لتنفيذ استثماراتها.

ب– مشاركة الأجراء في نتائج التوسع:

تقوم بعض المؤسسات في بعض الأحيان بإدخال مستخدميها كشركاء لتمويل الاستثمارات التوسعية داخل المؤسسة، وهذا إذا كان عدد المستخدمين يفوق مائة عامل، حيث تقوم المؤسسة باقتطاع مخصصات من أرباح المستخدمين ويكون هذا التخصيص سوي وتحجز مشاركة الأجراء لمدة خمس (5) سنوات في المؤسسة بمعدل فائدة ثابت يحدد في اتفاقيات المشاركة كما يمكن وضع رأس المال العامل المكون من مساهمة الأجراء في صناديق الأجور التي تستخدم كرأس مال مشترك لتوظف في تمويل احتياجات المؤسسة، وهذا التخصص السنوي يحسب كما يلي:

$$R = \frac{1}{2}.B\left(\frac{S}{100}\right).C\left(\frac{S}{VA}\right).$$

حيث أن:

R : المخصص السنوي.

B : الرقم الصافي من الضريبة على الشركات.

C : أموال خاصة.

VA : القيم المضافة (الإنتاج. الاستهلاك الوسيط).

S : أجور المؤسسة (أجور خام+ امتيازات مادية).

فالمشروع يرى بصفة منطقية بأن الأموال الخاصة تكون مؤجرة بمعدل فائدة قدره 5% وتقطع من الأرباح والفرق مقسوم على 2 والنسبة $\frac{S}{VA}$ تمثل الأجور إلى القيمة المضافة، أما الأجراء الذين شاركوا في إنشاء القيمة المضافة فنطبق عليهم النسبة السابقة التي تمثل مشاركتهم، وتحجز المشاركة لمدة 5 سنوات في المؤسسة بمعدل فائدة محدد أثناء اتفاقية المشاركة، ويمكن إخراج رأس المال المؤسسة بوضعه في صناديق الأجور التي تستعمل كرأسمال مشترك للتوظيف[1].

ثالثًا- التمويل بالمصادر طويلة الأجل:

غالبا ما يحدث وأن تكون المؤسسة في حاجة إلى أموال من أجل توسيع نشاطها أو إقامة استثمارات جديدة، هذه الاستخدامات غالبا ما تكون في حاجة إلى أموال كثيرة ولمدة طويلة نسبيا، وبالتالي فمصادرها الذاتية عادة ما تكون غير كافية لتلبية متطلباتها الاستثمارية وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية ومن ثمة التمويل طويل الأجل.

(1) UZZ VONA. Gestion financiére, Sème, édition. 1993, p369.

أ- الأسهم كمصدر للتمويل:

أ-1- الأسهم العادية: الأسهم العادية هي أكثر الأوراق المالية شيوعا وتداولا في أسواق رأس المال وتعطي صاحبها جملة من الحقوق، وتقوم شركات المساهمة بإصدار هذه الأسهم والتي يكون لها نفس القيمة الاسمية ونفس الحقوق والواجبات.

- تعريفها:

- يعرف السهم العادي على أنه وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام، قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة[1].

- الأسهم العادية هي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل (أبدية طالما الشركة مستمرة)، تمثل مستند ملكية، له قيمة اسمية، وقيمة دفترية، وقيمة سوقية وكذلك قيمة تصفوية[2].

- **فالقيمة الاسمية:** هي القيمة المكتوبة على الصك أو قسيمة السهم، والتي توزع الشركة المصدرة لها الأرباح بنسبة مئوية فيها، وقد تضع بعض الدول حد أدنى وحد أقصى لهذه القيمة الاسمية.

كما قد يشترط تساوي القيمة الاسمية للأسهم من قبل كافة الشركات العاملة بالدولة.

- **القيمة الدفترية:** تتمثل في قيمة حقوق الملكية – التي لا تتضمن أو تشتمل على قيمة الأسهم الممتازة- مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، أو هي قيمة السهم المدونة بالدفاتر. ويمكن تلخيصها في المعادلة التالية:

$$\text{القيمة الدفترية} = \frac{\text{قيمة الموجودات – قيمة المطلوبات}}{}$$

وتشمل القيمة الدفترية على حقوق رأس المال المدفوع، الاحتياطات، الأرباح المحجوزة، وبالتالي فإن القيمة الدفترية للسهم تكون في تزايد بتقدم الشركة ونجاحها وذلك لارتفاع حجم

[1] حسين علي حزيوش وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999، ص146.

[2] أحمد بوراس:مرجع سبق ذكره، ص12.

الاحتياطات والأرباح المحجوزة علما أنه في بداية عمل الشركة، تكون القيمة الدفترية = القيمة الاسمية.

✎ **القيمة السوقية:** وهي عبارة عن سعر أو ثمن تداول السهم في سوق رأس المال (عندما تطرح للاكتتاب)، وقد تكون هذه القيمة أكبر أو أقل من القيمة الاسمية، وتتحدد القيمة السوقية وفقا لمعطيات التالية:

- القيمة الدفترية.
-
- ظروف العرض والطلب للسوق المالي (تقلبات العرض والطلب).
- توقعات المحللين الماليين لمستقبل أوضاع الشركة.
- المركز المالي والمستقبلي للشركة.
- مدى توزيع الشركة للأرباح في السنة.

✎ **القيمة التصفوية:** هي القيمة التي يتوقع المساهم أن يحصل عليها في حالة تصفية الشركة وسداد الالتزامات المترتبة عليها، وكذلك حقوق الأسهم الممتازة[1].

وهنا يمكننا القول أن حل الشركة وتصفيتها وانتهاء نشاطها لا يعتبر مؤشرا جيدا للمساهمين العاديين، إذ لا يحصلون على أي شيء أبدا.

أ-1-2- حقوق حاملي الأسهم:

بعد تعريفنا للسهم العادي وتحديد مختلف قيمه نحدد الآن حقوق حاملي الأسهم العادية في أي شركة مساهمة والتي يمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

- الحقوق الجماعية للمساهمين collective rights
- الحقوق الخاصة بكل مساهم specific

*** الحقوق الجماعية للمساهمين:**

يتمتع حاملوا الأسهم العادية بحقوق جماعية- كملاك مجتمعين وليسوا منفردين- ومنها:

[1] أحمد بوراس: مصادر تمويل الاستثمارات وتكلفة المشروع، رسالة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة 2002.

- حق تعديل عقد تأسيس الشركة بعد موافقة الجهة الحكومية المختصة.
- حق انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة.
- حق تعويض إدارة الشركة في بيع الأًصول الثابتة.
- حق الموافقة على اندماج الشركة مع الشركات الأخرى.
- حق تغيير حجم الأسهم العادية المصرح بها.
- حق إصدار الأسهم الممتازة والسندات والوراق المالية الأخرى.

*** الحقوق الخاصة بكل مساهم:**

يتمتع حاملو الأسهم العادية كذلك بحقوق معينة كأفراد مالكين وأهم هذه الحقوق هي:

- حق التصويت وفقا للطريقة المنصوص عليها بعقد تأسيس الشركة.

- الحق في نقل ملكية الأسهم التي يحملونها إلى أشخاص آخرين.

- الحق في فحص وتدقيق دفاتر وسجلات بالشركة.

- الحصول على نصيب من الأصول المتبقية في الشركة بعد تصفيتها النهائية.

أ-1-3- مزايا وعيوب الأسهم العادية:

1- المزايا:

* يفضل المستثمرون التمويل عن طريق هذا المصدر لأنه يحقق لهم معدل عائد أفضل ويعتبر هذا مصدر وقاية من أثر التضخم في بعض الاستثمارات.

* إن الزيادة في التمويل عن طريق هذا المصدر تؤدي إلى الزيادة في مقدرة الشركة على الاقتراض.

* نجد أن الضريبة على الأرباح الرأسمالية من بين الأسهم العادية أقل من معدل الفائدة على القروض.

* إن لهذا المصدر تاريخ استحقاق غير محدد.

* لا توجد أي التزامات أو أعباء ثابتة على الشركة مثل الفوائد في حالة التمويل عن طريق القروض.

2- العيوب: هناك نوعين:

- عيوب التمويل عن طريق إصدار الأسهم العادية من وجهة نظر الشركة المصدرة:

- إذا كانت الشركة تعتمد على التمويل بالملكية بدرجات عالية أو تستخدم المديونية بنسبة صغيرة مما يعني أن التكلفة المرجحة المتوسطة للأموال تكون كبيرة مما هو متوقع.

- لا تخصم التوزيعات من الضريبة أي لا تحصل على أي إعفاءات ضريبية مثل الفوائد كما هو الحال بالنسبة لمدفوعات الفوائد.

- تكلفة إصدار الأسهم الجديدة أعلى من تكلفة الاقتراض.

- يتضمن بيع الأسهم العادية على حق التصويت مما يضعف رقابة الملاك الحاليين على الشركة.

- إن الاقتراض قد ينجم عنه استعمال أموال الغير بمعدل فائدة ثابت ومنخفض بينما إصدار أسهم جديدة يؤدي إلى المشاركة المتساوية لحملة الأسهم في الأرباح المتوقعة.

من وجهة النظر الاجتماعية: إن التمويل عن طريق الأسهم العادية من وجهة النظر الاجتماعية قد يفضله البعض لأن الشركة في هذه الحالة أقل تعرضا لإعادة التنظيم أو الإفلاس بسبب الأعباء الثابتة المترتبة على استخدام القروض. [1]

أ-2- الأسهم الممتازة:

- تعتبر الأسهم الممتازة من مصادر التمويل طويلة الأجل للمؤسسات المساهمة العامة، ولها خاصية الجمع بين صفات أموال الملكية والاقتراض، فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد الديون في الأولوية عند تصفية المؤسسة، وبالتالي قبل المساهمين العاديين، ويمثل السهم الممتاز مستند ملكية، إن كانت تختلف عن الملكية التي تنشأ عن السهم العادي.

[1] د/ رياض محمد النحات وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص175.

وقد هذا النوع في القرن التاسع عشر لتشجيع المستثمرين من أجل الاستثمار في السكك الحديدية الأمريكية.

ويمكن تعريف السهم الممتاز على أنه ورقة مالية تجمع بين سمات السهم العادي والسند وله أيضا قيمة اسمية، قيمة دفترية وقيمة سوقية **/* في ذلك شأن السهم العادي[1].

* وإن الأسهم الممتازة يمكن أن توجد في أشكال وأنواع متعددة، وسنقوم بتوضيح الشروط الرئيسية والخصائص الخاصة بإصدارها.

أ-2-1- الشروط الأساسية لإصدار الأسهم الممتازة:

- أولوية المطالبة على الأصول والفوائد priority in ossets earning:

إن الكثير من الشروط التي تتعلق بالأسهم الممتازة توضع للحد والتقليل من درجة مخاطرة المشتري لها في ظل المخاطرة التي يتحملها حملة الأسهم العادية، ذلك أنه عادة ما تكون للأسهم الممتازة الأولوية في المطالبة بالمكاسب والأصول، وهناك شرطين وصفا من أجل التقليل من هذه الأولوية وهما:

الشرط الأول: والمتعلقة بموافقة حملة الأسهم الممتازة فبدون موافقتهم لا تستطيع الشركة إصدار أوراق مالية ذات أولوية على المكاسب والأصول بحيث تكون مساوية لتلك الخاصة بحملة الأسهم الممتازة أو أعلى منها.

الشرط الثاني: يهدف إلى الاحتفاظ بالمكاسب في الشركة، وهذا يتطلب مستوى أدنى من الأرباح المحتجزة قبل التصريح بالتوزيعات للأسهم العادية.

- **القيمة الاسمية parvalue**:

عادة ما تكون للأسهم الممتازة قيمة اسمية (وهي تختلف في هذا عن الأسهم العادية)، وهذه القيمة لها معنى كمي، فهي:

- تحدد القيمة الاسمية المبلغ المستحق لحاملي الأسهم الممتازة عند التصفية.

[1] مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص133.

- إن ربحية هذه الأسهم كثيرا أو غالبا ما تحسب كنسبة من القيمة الاسمية.

- **تراكم الأرباح comulative divedends:**

حيث تصدر غالب الأسهم الممتازة بحيث تكون متراكمة الأرباح، ولهذا فإن كل الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة والمتعلقة فترة سابقة يجب أن تدفع قبل دفع توزيعات الأسهم العادية.

وهذا التراكم يعتبر كأداة لحاملي الأسهم الممتازة، فإذا لم تكن الأسهم الممتازة متراكمة الأرباح فإنه لا يدفع لها توزيعات لعدة سنوات، وكذلك الأسهم العادية، ويمكن للشركة أن تعطي للأسهم العادية توزيعات كبيرة، في حين تعطي توزيعات محددة للأسهم الممتازة.

- **القابلية للتحويل Convertabolity:** [1]

تصل نسبة الأسهم القابلة للتحويل إلى أسهم عادية والتي صدرت في السنوات الأخيرة إلى حوالي 40 %.

- وهناك بعض الشروط غير الشائعة والتي تمتاز بها الأسهم الممتازة وتتمثل في:

* حق التصويت.

* المشاركة (طبيعتها).

* الأموال المخصصة لاسترداد الأسهم الممتازة.

* الاستخقاق.

* شرط الاستدعاء.

ونظرا لعدم انتشار هذه الشروط على نطاق واسع لم نتعرض لشرحها.

أ-2-2- حالات اللجوء إلى الأسهم الممتازة:

[1] مفلح عقل، المرجع السابق ، ص139.

هناك حالتين تفرضان على المؤسسة اللجوء إلى الأسهم الممتازة هما:

– في حالة ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسة فإن التمويل بالسهم الممتاز يكون أفضل من التمويل بالقروض.

– عندما لا تستطيع المؤسسة إصدار بسبب وصولها إلى الحد القانوني.

أ-2-3- تقييم الأسهم الممتازة:

* **المزايا:** من وجهة نظر المصدر للأسهم الممتازة:

– لا يفرض على دفع هذه التوزيعات أي التزام قانوني.

– استخدام هذا النوع من التمويل يترتب عنه زيادة العائد لحملة الأسهم العادية، إذا كان أثر الرفع المالي موجب ونسبة الرفع عالية.

– إن شرط

المساواة مع حملة الأسهم العادية من حيث العائد تتجنبه الشركة لأن عائد الأسهم الممتازة محدود وثابت.

– هذا النوع من التمويل لا يضعف من رقابة حملة الأسهم العادية على الشركة.

– الأسهم الممتازة ليس لها تاريخ استحقاق محدد ولا يتطلب وجود احتياطي لاستهلاك هذه الأسهم لذلك يعتبر أكثر مرونة بالمقارنة مع السندات.

– لا يتطلب هذا النوع وجود أصول مرهونة كضمان كما يحدث في حالة التمويل بالقروض[1]

* **العيوب:**

– معدل عائد الأسهم الممتازة أعلى من معدل العائد الخاص بالسندات.

[1] مفلح عقلمرجع سبق ذكره، ص133.

– لا تعطي التوزيعات الخاصة بالأسهم الممتازة أي إعفاء ضريبي كما في حالة التمويل بالقروض.

التقييم من وجهة نظر المستثمر:

*** المزايا:**

– يمثل هذا النوع من التمويل في نظر المستثمر أنها تحقق معدل عائد شبه مستقر.

– أولوية الحصول على القيمة عند تصفية الشركة بالمقارنة مع حملة الأسهم العادية.

*** العيوب:**

– يحدد معدل العائد مسبقا بغض النظر عن صافي الدخل.

إن التقلب في سعر السند أقل من التقلب في سعر السهم الممتاز ولكن معدل السهم الممتاز غالبا ما يكون أقل.

للسهم الممتاز لا يوجد التزام قانوني بدفع العائد ولكن يتوقف ذلك على تواجد صافي دخل وقرار بإجراء التوزيعات وتوافر سيولة كافية، ولا يؤدي التأخير أو عدم إجراء توزيعات على هذه الأسهم إلى حل أو تصفية الشركة، ولكي نميز بين الأسهم العادية والممتازة نوضحها في الجدول التالي عن طريق إعطاء مقارنة بينهما.

* المقارنة بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة:

الأسهم العادية	الأسهم الممتازة
1– إمكانية بيع الأسهم العادية بسهولة وسرعة	1– تكون عسيرة مقارنة بالعادية.
2– لا يتمتعون بحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة.	2– أصحاب هذه الأسهم لهم الحق الأولوية في الحصول على الأرباح الموزعة.
3– هذا النوع من التمويل يصدر مرة واحدة خلال	3– يصدر عدة مرات خلال فترة حياة المؤسسة.

فترة حياة المؤسسة. 4- حملة هذا النوع من الأسهم لديهم الحق في التصويت. 5- لا يوجد أحد أقصى لمقدار العائد.	4- غالبا لا يكون لحملة هذا النوع الحق الدائم في التصويت. 5- يوجد حد أقصى لمقدار العائد.

ب- السندات كمصدر للتمويل Bonds:

ب-1- تعريفه:

* السند هو عبارة عن تصك تصدره المؤسسة، وهو يمثل بذلك عقد أو اتفاق بين المؤسسة (المقترض)، وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الثاني سلفا معينا للطرف الأول الذي يتعهد برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة فهو بذلك عبارة وثيقة تثبت الاقتراض لقاء فوائد تدفع سنويا[1].

- هو عبارة عن اتفاق مكتوب ومؤشر بختم الطرف الذي صوره أو أنشأه وفيه يتعهد بدفع فائدة دورية ودفع المبلغ المتفق عليه في تاريخ مستقبلي محدد أو مقرر[2].

- هو عبارة عن مستند مديونية تصدره المنشآت ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند par value في تاريخ الاستحقاق كما يعطيه أيضا الحق في الحصول على عائد دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية[3].

* فالسند هو ورقة مالية تمثل دين طويل الأجل على المؤسسة المصدرة له وجزء من الدين الكلي، وللسند قيمة سوقية قد تزيد أو تقل أو تساوي القيمة الاسمية، بمعنى أ ن هناك احتمال تحقيق ربح أو خسارة لحامل السند.

---

[1] شاكر القزين: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1989 ص124.

[2] د/ سمير محمد عبد العزيز :التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، ص113.

[3] د/ أحمد بوراس: مرجع سبق ذكره، ص18.

– ويصدر السند من طرف: الشركات، الحكومة، الجماعات المحلية، المؤسسات المالية المختصة. وبما أن السندات طويلة الأجل هي مصدر من المصادر المالية طويلة الأجل التي تحصل عليها منظمات الأعمال فهي تتميز بمجموعة من الخصائص تمثل فيما يلي:

ب–2– الخصائص التي تتمتع بها السندات:

– حامل السند يعتبر دائنا من دائني الشركة.

– حامل السند يتحصل على فائدة ثابتة، وهذا في مقابل استخدام الشركة لأمواله، وهذا بغض النظر عن حالتها المالية.

– للسندات أجل محدد تلتزم الشركة بسداد قيمته في نهاية المدة المتفق عليها.

– حاملو السندات ليس لهم الحق في التصويت أو المساهمة في إدارة الشركة.

– السندات تكون مضمونة ببعض أصول الشركة.

ب–3– أنواع السندات:

هناك أنواع كثيرة من السندات تتمثل فيما يلي:

– **سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية:**هذا النوع من السندات يتم إصداره بقرار من الجمعية العامة غير العادية للمساهمين، كما أنه يعطي الحق لحامله بتحويله إلى عدد معين من الأسهم خلال فترات زمنية معينة، وتجدر الإشارة إلى أن حامل هذا النوع من السندات يحقق غرضين.

أولهما: هو ثبات عائد السند بالإضافة إلى امتلاك فرصة مستقبلية لتحويل السند إلى أسهم عادية وفي الغالب فإن أسعار فائدة مثل هاته السندات تكون أقل من أسعار فائدة السندات العادية لنفس فترة الاستحقاق، وذلك نظرا لميزة التحويل التي تتضمنها وتحتوي عليها.

– **سندات قابلة للاستدعاء:** وهي تلك السندات التي للمؤسسة المصدرة لها الحق في رد القيمة الاسمية للسند وهو ما يعرف بتعويض الاستدعاء.[1]

– **السندات المضمونة:** وهي عبارة عن تلك السندات التي تصدرها المؤسسة المساهمة، ولكن بضمان يقرر برهن على أموال المؤسسة، وقد يكون هذا الضمان المقدم من طرف أحد البنوك أو الحكومة أو هيئة أو بضمان عيني يقرر لحملة السندات رهن رسمي على عقارات أو موجودات الشركة.

– **السندات العادية أو ذات الاستحقاق الثابت:**

وهي السندات التي يدفع المكتتب فيها قيمتها الاسمية بالكامل على أن يحصل خلال مدة القرض على فوائد ثابتة، بالإضافة إلى استرداد قيمة السند عند نهاية مدة القرض.

– **سندات عادية ذات عائد متغير:** وهي تلك السندات التي تصدر بقيمة اسمية محددة يدفعها المكتتب بالكامل ويحصل على فوائد متغيرة طوال فترة القرض، وهذا يكون على أساس ما تحققه المؤسسة من أرباح، كما أن صاحب السند يسترد قيمته الاسمية عند نهاية مدة القرض.

– **السندات ذات النصيب:** هذا النوع من السندات يصدر بقيمة اسمية معينة ويتم الاكتتاب يفها بنفس القيمة، ولكن هناك عملية سحب تتم بالقرعة السنوية، وتقدم جائزة أو مكافأة مالية محددة مسبقا من طرف المؤسسة للسندات الفائزة، ويمكن لصالحي السند الفائز أن يحرم من الفوائد السنوية، وذلك بحسب ما تنص عليه قرارات المؤسسة.

– **السندات ذات علاوات الإصدار:** ويتم إصدار هذا النوع بقيمة اسمية معينة، وهنا يدفع المكتتب فيها أقل من قيمتها الاسمية، ويكون الفرق بين القيمة الاسمية، وما تم دفعه من قيمة السند يتمثل في علاوة الإصدار مع التزام المؤسسة بإرجاع القيمة الاسمية كاملة عند تاريخ الاستحقاق.

[1] سمير محمد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره، ص115.

– **السندات ذات القيمة المتزايدة:** تعتبر هذه السندات عادية تصدر بقيمة اسمية معينة مع التزام المؤسسة بالوفاء بقيمة أكبر من القيمة الاسمية التي اكتتب فيها صاحبها وتمثل هذه الزيادة نسبة من الأرباح المجمدة تدفعها المؤسسة عند الوفاء بقيمة السند.[1]

ب–4– تقييم السندات:

– من وجهة نظر مصدريها:

*** المزايا:**

– إن حاملي السند لا يشاركون الشركة في الأرباح التي قد تتحصل عليها، وتكون تكلفة السند محددة من قبل.

– عائد السندات غالبا ما يكون أقل من عائد الأسهم العادية.

– عند استعمال أو استخدام القروض في تمويل الشركة لا يمكن لحملة السندات أن يشاركوا مالكي الشركة في الرقابة.

– تقتطع أو تجبى مدفوعات الفوائد على القروض قبل حساب الضريبة.

*** العيوب:**

– تكون تكلفة السندات ثابتة، فإذا انخفضت أو تدبدبت مكاسب الشركة فقد تصبح هذه الشركة غير متمكنة أو قادرة على دفع هاته التكلفة (الفوائد).

– عادة ما يكون للسندات تاريخ استحقاق محدد وأن المدير المالي للشركة يجب عليه تكوين احتياطي لتسديد فوائد السندات في مواعيدها.

– بما أن السندات طويلة الأجل هي التزام لفترة طويلة فهذا يتضمن مخاطرة نظرا لوجود عنصر الزمن، إذ يمكن أ، تتغير القروض هنا عبثا.[2]

---

[1] سمير محمد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] سمير محمد عبد العزيز ،مرجع سبق ذكره، ،ص121.

المطلب الرابع- التمويل بالاستئجار:

نظرا لاتجاه الكثير من المشروعات في الآونة الأخيرة نحو استئجار خدمات بعض الأصول الثابتة كالأراضي والمباني بدلا من امتلاكها، ظهر نوع جديد من مصادر التمويل إلى جانب عناصر التمويل التقليدية التي سبق ذكرها والتي أصبحت تعتمد عليها منظمات الأعمال بغرض الحد من بعض المخاطر التي كانت تواجهها كالتقدم التكنولوجي ومخاطر التخلف عن الدفع... ، هذا النوع هو ما يطلق عليه **التمويل بالاستئجار**، وأصبح هذا النوع أي التمويل بالاستئجار يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.

أ- تعريف الاستئجار:

- إن الاستئجار هو عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بمواعيد متفق عليها لمالك أصل من الأصول. لقاء انتقاء الأول بمواعيد متفق عليها لمالك

أصل بالخدمات التي يقدمها الأصل المستأجر لفترة معينة[1] كأن تقوم إحدى المؤسسات المتخصصة في البناء والتعمير باستئجار آلات ورافعات خاصة من مؤسسات أو جهات مالكة لهذه الأصول المستأجرة.

- كما يمكن أيضا تعريف الاستئجار على أنه عبارة عن اتفاق بين منشأة أعمال معينة ومنشأة أخرى، تكون مالكة لأصل معين، تقوم من خلالها المنشأة الأولى باستخدام هذا الأصل لمدة تفوق السنة في مقابل التزامها بدفع مبلغ متفق عليه دوريا يسمى دفعة الإيجار[2].

* وإن هدف المؤسسة من وراء عملية الاستئجار هو الانتفاع من الخدمات التي يقدمها هذا الأصل. وعند الحديث عن الاستئجار نشير إلى أن هناك تشابه بينه وبين الاقتراض، حيث أن كلا منهما ينجم عنه التزامات تعاقدية ثابتة، ولهذا يؤدي الاستئجار من الناحية العملية إلى ارتفاع مديونية المستأجر وزيادة مخاطره المالية.

---

[1] مفلح عقل:مرجع سبق ذكره، ص152.

[2] أحمد بوراس: مرجع سبق ذكره، ص49.

ب- أنواع الاستئجار:

يأخذ هذا النوع عدة أشكال أهمها:

ب-1- الاستئجار التشغيلي An Operating lease:

ويشمل هذا النوع كل من خدمات التمويل والصيانة ويلاحظ عليه أنه يعطي الحق المؤجر أو المستأجر بإلقائه وفسخه قبل انتهاء مدة العقد الأساسية، وعقود هذا النوع تكون غير دائمة بل تكون لفترة تقل كثيرا عن الحياة الإنتاجية للأصل، وتعتبر هذه ميزة هامة للمستأجر تتمثل في استطاعته إبدال أو إحلال أصول تكون حديثة التكنولوجيا وقت ظهورها محل الأصل المؤجر له، لذلك كانت الحاسبات الآلية من الأصول الهامة الممثلة لهذا النوع من التمويل بالاستئجار.

ب-2- الاستئجار التمويلي Financial lease:

إن هذا النوع يتميز بأنه غير قابل للإلغاء أو الفسخ إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر وتكون عقود الاستئجار المالي محددة لفترة زمنية تتفاوت حسب نوع الأصل.

وعقد الاستئجار المالي لا يتضمن خدمات الصيانة بل يقع عبئ تكاليفها على عاتق المستأجر.

ب-3- البيع ثم الاستئجار Sales And lease back:

تقوم المؤسسة المالكة لأصل معين (معدات، أراضي، مباني...) ببيعها إلى مؤسسة مالية أخرى وفي نفس الوقت تقوم بتأسيس عقد مع نفس المؤسسة المالية باستئجار نفس الأصل لوقت معين أو محدد وشروط خاصة متفق عليها.

في هذه الحالة يتلقى بائع الأصل أي المستأجر قيمة الأصل من المشتري (المؤجر) فورا، وتستمر المنشأة في نفس الوقت في استخدام الأصل مقابل سداده قيمة الأصل على شكل دفعات متساوية لمدة العقد.[1] .

[1] أحمد بوراس: مرجع سبق ذكره، ص52.

جـ- العوامل المتحكمة في الاستئجار:

جـ-1- الضريبة: تعتبر من أهم الاعتبارات التي تدفع المؤسسة لاختيار الاستئجار كمصدر للتمويل حيث تستفيد من خصم أقساط الاستئجار عند تحديد الوعاء الضريبي.

جـ-2- السيولة: أي أن المستأجر يقوم بتسديد التزاماتها الثابتة من النقد المتحقق من العملية التشغيلية على السنوات القادمة بدلا من استعمال السيولة المتاحة دفعة واحدة.

جـ-3- الضمان: عادة ما يكون هو الأصل نفسه بعكس الحال في حالة الاقتراض من البنك فالضمان الذي يقبله يجب أن يكون أكثر من ذلك.

جـ-4- زيادة قدرة والمؤسسة على الاقتراض.

جـ-5- ثبات أسعار الفائدة.

جـ-6- تقاسم المؤجر والمستأجر مخاطر الأصل محل الاستئجار.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وهي متنوعة وكثيرة، منها التمويل الذاتي والذي يشتمل على: الأرباح المحجوزة، حصص الاهتلاك، المؤونات والاحتياطيات، وتمويل خارجي الذي يعتبر النوع الثاني من مصادر التمويل والذي يتضمن تمويل قصير الأجل متمثلا في: الائتمان التجاري والائتمان المصرفي، وتمويل متوسط الأجل ويضم قروض مصرفية متوسطة الأجل ومشاركة الأجراء في نتائج التوسع، وتمويل طويل الأجل والذي ينقسم إلى الأسهم بنوعيها العادية والممتازة، بالإضافة إلى السندات، أما النوع من الأخير من مصادر التمويل وهو حديث النشأة وهو ما يعرف بالاستئجار، ورأينا أن لهذه المصادر لها مزايا كما لها عيوب، وهذا ما يجعل المؤسسة بل ويتطلب منها أن تعرف كيف تفاضل وتختار بين مختلف هاته المصادر جميعها، بمعنى اختيار المصدر الذي يكون في صالحها ويخدمها بحيث يحقق أهدافها ومصالحها، ومن الأهداف الرئيسية التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها هو تعظيم أرباحها بأقل التكاليف.

الفصل الثالث:

تمهيد

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة نفطال

المطلب الأول: تعريف ونشأة مؤسسة نفطال

المطلب الثاني: مهام وإمكانيات المؤسسة

المطلب الثالث: تنظيم وهيكلة المؤسسة

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية لثلاث سنوات وتحليلها.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.

المطلب الثالث :التحليل بواسطة النسب المالية:

خلاصة الفصل

تمهيد

قصد تطبيق ما جاء من وصف في الجانب النظري، سأحاول في هذا المبحث من خلال أرقام ومؤشرات تطبيقية دراسة وضع للحالة المالية مؤسسة نفطال وحدة ولاية المدية ، ويتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية ، وأيضا عن طريق مجموعة من النسب المالية، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف التي ساعد في اتخاذ القرارات الصائبة

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة نفطال

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم مؤسسة نفطال بالتعرف إلى نشأتها، ثم التعرف على مهامها والامكانيات التي تتوفر عليها وخدماتها، وفي الأخير تنظيمها وهيكلتها.

المطلب الاول: تعريف ونشأة مؤسسة نفطال

1-تعريف مؤسسة نفطال: إن أصل كلمة نفطال يرجع إلى:

-نفط: NAFT

-الجزائر :AL

ليحمل الرمز في طياته معنى نفط الجزائر

تعمل شركة "**نفطال**" تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم ويقتصر هدفها الرئيسي في تسويق وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها على المستوى الوطني ومهمتها توصيل خدماتها إلى المناطق البعيدة والقريبة.

2-نشأة مؤسسة نفطال:

نظرا لأهمية قطاع المحروقات في اقتصاد بلادنا انبثق عليه مؤسسة سونطراك "**Sonatrack**" للتسيير والتحكم في هذا القطاع الواسع ونظرا لأهمية هذا الأخير تم هيكلت عدة مؤسسات منها "**نفطال**" الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية بموجب المرسوم رقم:80/101 لإعادة الهيكلة المؤرخ في 06 افريل 1981، المتضمن إنشاء مؤسسة التكرير والتسويق للمواد البترولية (**ERDP**).[1]

وقد دخلت ميدان النشاط في 01 جانفي 1982 لتكون مسؤولة عن تكرير وتوزيع المواد البترولية، في عام 1987 تم فصل نشاط التكرير عن نشاط التوزيع، وذلك بموجب الرسوم 87/189، الذي تشكلت بموجبه مؤسستين هما:[2]

- مؤسسة NAFTEC: أوكلت لها مهمة تكرير المواد البترولية.

مؤسسة NAFTAL: أوكلت لها مهمة توزيع وتسويق المنتجات البترولية ومشتقاتها متخليا في ذلك عن وظيفة التكرير.

[1]ERDP : Entreprise nationale pour le raffinage et la distribution des produits pétroliers.[1]

[2]www.NAFTAL.dz ;07/03/2017

المطلب الثاني: مهام وإمكانيات المؤسسة

1: المهام

تتمثل مهام الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية فيما يلي:

- ✓ تسويق وتوزيع الوقود والزيوت الخاصة بقطاع الطيران وقطاع البحرية.
- ✓ تسويق وتوزيع الغاز المميع GPL وغاز البوتان/ البروبان.
- ✓ تسويق وتوزيع الزيوت.
- ✓ تسويق وتوزيع مختلف الغازات.
- ✓ تسويق وتوزيع مواد خامة وغيرها.
- ✓ تسويق وتوزيع "سير غاز" وكذا تركيبه.
- ✓ تخزين ونقل كل المواد البترولية المسوقة عبر القطر الوطني.
- ✓ تطوير هياكل التخزين والتوزيع لضمان تغطية أحسن لحاجيات السوق.
- ✓ ضمان الصيانة لتجهيزات وعتاد المؤسسة.
- ✓ السهر على ضمان الجودة وترقيتها فيما يخص البضائع الموجهة للتسويق.
- ✓ معالجة الزيوت المستعملة سابقا.
- ✓ السهر على تطبيق المخططات السنوية أو المخططات الطويلة المدى ذات الصلة مع أنظمة الشركة ومراعاة تغطية حاجيات السوق من المواد البترولية.
- ✓ الاستعمال الأمثل لمختلف وسائل وهياكل المؤسسة.
- ✓ السهر على وضع مقاييس متعلقة بالأمن الصناعي فيما يخص المحافظة وحماية البيئة من التعكر، ويظهر هذا جليا من خلال ترويجها ل: سير غاز، البنزين الخالي من الرصاص،....إلخ، إلى غير ذلك من الجهود المبذولة في هذا الميدان.
- ✓ تكوين الإداريين في مجال الإعلام الآلي سعيا منها لتطوير طرق استخدامها لأجهزة الكمبيوتر وجعل عملهم يتسم بالدقة.
- ✓ تسهر مؤسسة "**نفطال**" على تكوين ورسكلة العمال.
- ✓ تسهر مؤسسة "**نفطال**" على تحفيز عمالها سعيا منها لتحسين أدائهم وتطور منتجاتها.
- ✓ تبذل مجهودات كبيرة في رسكلة وتكوين العمال ولذا خصصت مبالغ كبيرة تعد بالملايير لتكوين العمال داخل المؤسسة.

✓ كما أن مؤسسة "**نفطال**" تعمل جاهدة بتجنيد طاقاتها البشرية والمادية في فصل الشتاء لتغطية كل متطلبات المواطنين من منتوجاتها البترولية علما أن في هذا الفصل بالذات يزداد الطلب على المنتوج حتى تكون المؤسسة قد وفقت بين العرض والطلب بالإضافة إلى أنها تعمل على إضافة عمال موسميين لتغطية الحاجات البشرية.

2: الإمكانيات

بطاقة بشرية تقدر ب 29.762 عاملا، تعد "**نفطال**" أول موزع للمواد البترولية على الساحة الوطنية، حيث تساهم بنسبة 51% من الطاقة النهائية بتزويدها ل 8 ملايين طن/ سنويا نت منتوجاتها تحت عدة أشكال:

- الوقود(المحروقات).
- الغاز البترولي المميع.
- زيوت التشحيم Lubrifiants.

وامكانياتها تضم:

- 67 مركز ومحطة لتوزيع وتخزين الوقيع، الزيوت، المطاط.
- 29 مركز إيداع للمنتوجات الخاصة بالملاحة الجوية و06 مراكز إيداع خاصة بالملاحة البحرية.
- 49 مصنع لتعبئة الغاز المميع بقدرة ملئ 1.2 طن/سنويا.
- 16 وحدة للزفت بقدرة تحويل تقدر ب 360000 طن /سنويا.
- 59 محطة لتخزين الغاز المميع GPL.
- 3903 وسيلة للتوزيع و815 وسيلة للصيانة.
- 400 كم من القنوات العملية و350كم من القنوات هي قيد الإنجاز.
- 80% من الاستهلاك الوطني من المشتقات البترولية مسوقة عبر شبكة المحطات المتعددة الخدمات.

تمتد شبكة توزيعها على:

- 1804 محطة خدمة منها 685 محطة هي ملك للمؤسسة.
- 10913 نقطة لبيع منتوجات الغاز المميع.

❖ الوسائل:[1]

1 1-من إعداد الطالبتين استنادا على وثائق مقدمة من طرف المديرية.

لتغطية الحاجيات اليومية للسوق المحلية بالمواد البترولية، يستلزم توفير وسائل نقل هائلة للوقود والغاز المميع وهذا انطلاقا من مصادر الإنتاج وانتهاء بمناطق الاستهلاك.

ولتأمين هذا التوازن بين العرض والطلب، وفرت المؤسسة عدة طرق للنقل كما يلي:

النقل البحري–القنوات Cabotage–pipe	لتموين المخازن الداخلية من مراكز التكرير.
السكك الحديدية	للتزويد الداخلي للمخازن انطلاقا من المخازن الداخلية
الطرقات	لتزويد الزبائن وتموين المخازن التي لا تحتوي على السكك الحديدية

المصدر: وثائق داخلية للمؤسسة.

❖ قدرات التخزين الكلية:

- الوقود (الأرضي، الجوي، البحري): 800000 م^3
- الغاز المميع المعبئ: 3.8 مليون قارورة B13.
- قدرات التعبئة GPL: 1.2 مليون طن/ سنويا.

وبالموازاة تتوفر المؤسسة على:

- 67 مركز إيداع للتوزيع وتخزين الوقود، الزيوت والمطاط.
- 55 مستودع جوي.
- 44 مصنع التعبئة GPL.
- 59 مستودع GPL.
- 16 وحدة لتحويل الزفت.

كما تضم شبكة توزيع "**نفطال**":

- 284 محطة سير غاز.
- 1755 محطة خدمة.
- 118 محطة وقود.

❖ 14550 محطة لبيع منتجات GPL.المنتجات:[1]

1–من إعداد الطلبتين استنادا على الوثائق المقدمة من طرف المديرية.

الوقود: تقوم المؤسسة بتسويق (05) أصناف من الوقود، هي:

- الوقود الأرضي: بما فيه الوقود العادي (Normal)، الوقود الممتاز(Super)، وقود ممتاز بدون رصاص (Super sans Plomb) وغاز زيت/ وقود Gas-oil.
- الوقود الجوي: Jet A1.
- الوقود البحري: Fuel Bunker C.

كل هذه المنتوجات المخزنة والموزعة من طرف المؤسسة تجيب لكل معايير الجودة الجزائري.

غاز البترول المميع: منتوجات الغاز البترولي المميع يتم الحصول عليها انطلاقا من عدة مصادر معالجة المحروقات مثل:

- معالجة الغاز الطبيعي.
- تكرير البترول.

وضمن تشكيلة منتوجات الغاز المميع، تقم المؤسسة بتسويق ثلاثة (03) منتوجات أساسية هي:

- غاز البوتان الذي يباع في شكلين:
  - قارورة 13 كغ (B13).
  - قارورة 03 كغ (B03).
- غاز البروبان:
  - قارورة 35كغ (T35).
  - قارورة 11 كغ (T11).
- وقود الغاز المميع "سير غاز": وهو غاز يعتبر أقل اضرارا بالمحيط.

الزيوت: تقوم المؤسسة عبر كامل شبكة التوزيع الموجودة عبر التراب الوطني، بتسويق تشكيلة كاملة من الزيوت التي تغطي استخدامات كل قطاع السيارات والقطاع الصناعي.

وتتميز بمواصفاتها التي تحترم كامل معايير الجودة العالمية، ونجد منها:

- زيوت السيارات.
- الزيوت الصناعية.
- زيوت التشحيم.

الزفت: ويوجد تحت (04) أنواع:

- الزفت المركز: يستخدم لتعبيد الطرقات كما يستعمل كمادة أولية قاعدية لتحويل الزفت السائل،

الزفت المؤكسد...

- الزفت المؤكسد: يستخدم لحماية الاعمال الفنية وغيرها من الصدأ ويباع بشكل خام ومعبئ.
- الزفت السائل: يستخدم لتأمين الربط بين مواد البناء والمواد المساعدة، ويباع هذا النوع وفق ثلاثة درجات مختلفة، ويستخدم كطلاء ولعدة غايات أخرى.

العجلات المطاطية: بفضل هياكلها القاعدية للتخزين وشبكة التوزيع، تسوق المؤسسة عجلات مطاطية لكل أصناف وسائل النقل المتعددة، والخاصة بالسياحة، الشاحنات، الوزن الثقيل، الناقلات الصناعية وغيرها.

وتخع هذه المنتوجات لمراقبة الجودة الصارمة، وهذا لأمن مستعمليها، لهذا فهي تمنح لزبائنها بخصوص كل ما تعرضه عليهم:

- ضمانة تمتد على فترة 18 شهر ضد كل عيب في التصنيع.
- مساعدة تقنية مضمونة من طرف عمال أكفاء.
- تجربة المؤسسة في اختيار المنتوجات المطاطية.

منتوجات أخرى: وتتمثل في (04) عائلات من المنتوجات هي:[1]

- Les Paraffines: تستخدم في المجال الصيدلاني، المنتجات الغذائية، الشموع، المتفجرات....
- الشموع les Cires.
- زيوت خاصة: تستعمل في العجلات المطاطية وغيرها، مواد الصيانة، مادة الاشتعال لأعواد الثقاب، ....
- المواد المذيبةLes Solvants : تستخدم في:

-مواد الصيانة.

-المواد المزيلة.

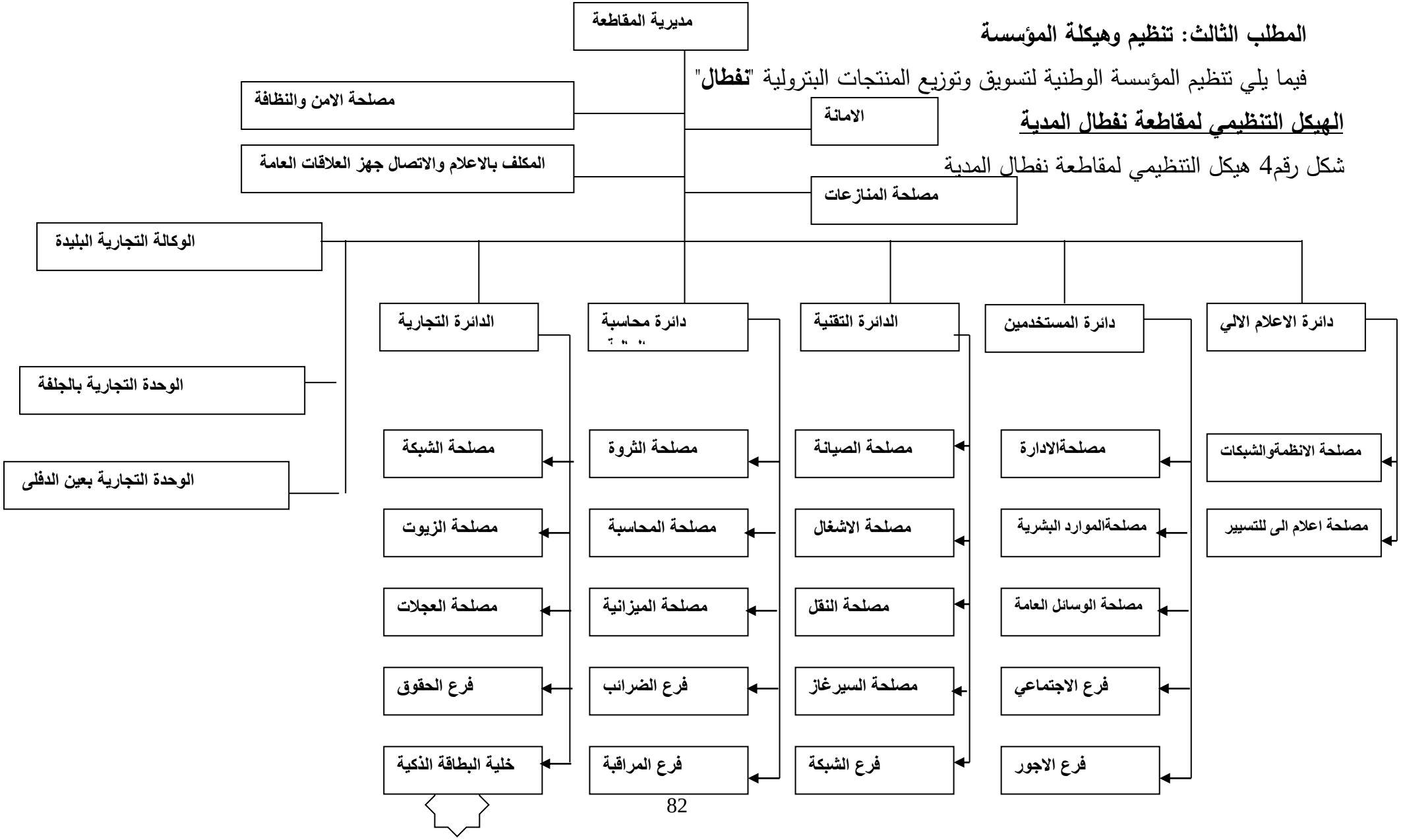
-المواد اللاصقة.

المطلب الثالث: تنظيم وهيكلة المؤسسة

فيما يلي تنظيم المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية "**نفطال**"

<u>الهيكل التنظيمي لمقاطعة نفطال المدية</u>

شكل رقم4 هيكل التنظيمي لمقاطعة نفطال المدية



المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم الوضعية المالية للمؤسسة نفطال بالتعرف بجميع وظائف المالية خلال سنة 2016/2015 وهيكلتها

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية لثلاث سنوات وتحليلها.

مؤسسة نفطال وحدة ولاية المدية كباقي المؤسسات الاقتصادية فهي تعتمد على الميزانية المالية من اجل دراسة الوضعية المالية لها وفيما يلي سأقوم بعرض وتقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة للسنوات الثلاثة المدروسة وتحليلها.

1:تقديم الميزانيات المالية المفصلة لثلاث سنوات(أصول وخصوم).

أقوم بتقديم الميزانيات المالية المفصلة لثلاث سنوات المدروسة أصول وخصوم كما يلي:

جدول رقم 1): إعداد الميزانية المالية المفصلة لسنتين أصول.

وحدة القياس :د.ج

الأصول	المبالغ	المبالغ
سنة	سنة2016	سنة2015
الأصول الثابتة القيم الثابتة مصاريف إعدادية قيم معنوية بيع المعدات والملاحق	388007872426.53	333232622825.67
المخزونات (المباعة والمتبقية)	246485029.52	61535575.52
المعدات الرضيبة	19740459.73	16557190.70
مجموع مجموع الأصول الثابتة	**388274097915.60**	333310715591.89
مشترايات المستهلاكة	299128479615.42	253657900492.45
مصلحة الخارجية مشترايات المستهلاكة	18494149334.15	19730861841.74
مجموع مجموع الأصول الثابتة	**317622629549.57**	273388762334.19
القيمة المضافة	70651468366.03	95921953257.70

مصاريف العمال	35993956227.22	34383926759.02
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	4901251863.66	4103699992.13
مجموع الأصول الثابتة	**29756260275.15**	21434326506.55
منتجات تشغيلية أخرى	1520060369.87	2124294320.90
مصاريف منتجيات	289675127.26	1311134445.92
رسوم الاستهلاك		
للمصروفات والخسائر الإهلاك	21249638607.98	14026628048.43
استرداد والخسائر الإهلاك	7939966467.11	7094512842.09
مجموع الأصول الثابتة	**17676973376.89**	15315371175.19
المنتجات المالية	1208187730.36	1385382443.05
مصاريف منتجات المالية	999377371.58	1044825014.40
مجموع الأصول الثابتة	208810358.78	340557428.65
مجموع مصاريف	385741284004.15	332690122211.96
مجموع المنتجات	398942312482.94	343914905197.93
مجموع الأصول الثابتة	**17885783735.67**	15655928603.84
الضريبة المستحقة الدفع	4628153804.00	5357016526.08
ضرائب مؤجلة	56601452.88	925870908.21
مجموع الأصول الصافى	**13201028478.79**	11224782985.97

جدول رقم(02): إعداد الميزانية المالية المفصلة لسنتين (أصول).

وحدة القياس :د.ج

الأصول	المبالغ	المبالغ
	2016	2015
الأموال الدائمة الأموال الخاصة		
للأصول غير الملموسة	214853173.44	28254337.72
الأصول الملموسة	76882477410.42	60401774286.63
الأصول مؤجلة	42305477410.72	74604794624.42
الأصول مالية	23913164779.36	4467273636.43
الأصول المؤجلة	5438757784.82	5495359237.70
مجموع الأصول غير متدولة	148754812074.11	117997456122.90
منتجات المؤجلة	24550474839.46	24046930870.19
العميل	18435840902.92	17632898085.17
المديونات الاخرى	6741035425.18	7524310156.20
حسابات المصاريف	3619728871.51	13903439697.06
أصول الخزينة	94503610939.61	97372077395.83
مجموع الأصول متدولة	147868690978.68	160479656224.45
المجموع الكلي الاصول	296623503052.72	278477112347.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق: (-21)،(3)،(4)،6 (7)8،(9)

2: تقديم الميزانيات المالية المختصرة لسنتين (خصوم).

الجدول رقم03 أقوم بتقديم الميزانيات المالية المختصرة لثلاث سنوات المدروسة وخصوم كما يلي:

وحدة القياس :د.ج

الخصوم	المبالغ	
	16 20	15 20
أسهم رأس المال		
رأس مال المصدر	15650000000.00	15650000000.00
الاحتياط المحاسبي	90877473825.30	79952690839.33
مجموع صافي	13201028478.79	11224782985.97
راس المال الصافي والجديد	**-14367005632.86**	-3397805632.86
مجموع راس المال صافي	118291796.671.23	**103429668192.44**
خصوم غير متداولة		
الحساب: الديون المرتبطة بالاستثمارات	8341000000.00	8341000000.00
بعض الديون الاخر	54787904306.12	27581269155.72
الإيرادات المؤجلة	29070521626.54	29974260703.68
المجموع خصوم غيرمتداول	92199425932.66	65896529859.40
الخصوم المطلوبة		
المردودية	64120325634.69	84202084738.00

الضريبة	498484354.56	3628811387.83
ديون اخر	21513470459.65	21320018169.68
مجموع الخصوم متداولة	**86132280448.90**	**109150914295.51**
مجموع الكلي للخصوم	**296623503052.79**	**278477112347.35**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق: (-21)،(3)،(4)،6 (7)8،(9)

جدول رقم 04): إعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتين (خصوم).

وحدة القياس :د.ج

الخصوم	المبالغ	المبلغ
	15 20	16 20
الأموال الدائمة	**103 429 668 192.44**	**796.671.23 291 118**
الأموال الخاصة	**65896529859.40**	**92199425932.66**
ديون طويلة الأجل ديون قصيرة الأجل	**109150914295.51**	**86132280448.90**
مجموع الخصوم	**278477112347.35**	**296623503052.79**

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة.

3: تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة(أصول وخصوم).

1- تحليل عناصر الأصول:

أ- **الأصول الثابتة:** من الملاحظ خلال سنتين المدروسة (2016/2015) أن الأصول الثابتة في تذبذب نوعا ما ففي عام 2015 قدرت بـ: 333310715591.89دج وارتفعت إلى:

388274097915.60دج سنة 2016، وهذا يعود أساسا إلى ارتفع قيمة الأراضي ب 19740459.53 سنة عام 2016 حيث بلغت 16557190.70 دج سنة 2015

ب – الأصول المتداولة:

– **قيم الاستغلال:** من الملاحظ خلال سنتين المدروسة (2016/2015) أن قيم الاستغلال في تذبذب نوعا ما ففي عام 2015 قدرت بـ: 117997456122.90د.ج وارتفعت إلى:

148754812074.11د.ج سنة 2016، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة باعتبارها مؤسسة صناعية ، وبما أن المؤسسة تنتج على أساس الطلبيات فهذا يعني أن هناك طلبات جديدة على منتجاتها

– **قيم قابلة للتحقيق:** من خلال السنوات الثلاثة المدروسة(2015/2016) نلاحظ أن قيم قابلة للتحقيق انخفضت في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت في السنة الأولى: 160479656224.45 د.ج لتصل إلى147868690978.68د.ج ويدل هذا الانخفاض على أن سياسة تحصيل الديون من الزبائن جيدة وبعبارة أخرى فإن الديون تحصل في تاريخ استحقاقها، **القيم الجاهزة:** نلاحظ أن القيم الجاهزة في ارتفع سنة 2016مقارنة بسنة 2015 حيث قدرت في السنة الأولى:278477112347.35 دج لتصل إلى 296623503052.72د.ج وهذا راجع إلى أن هناك زبائن جدد لا يحصلون ديونهم في وقتها المحدد،

2– تحليل عناصر الخصوم:

أ– الأموال الدائمة:

الأموال الخاصة: نلاحظ أن الأموال الخاصة قدرت سنة 2015 ب:

156 500 000 000.00دج وكانت مستقرة بالنسبة سنة2016 لتبلغ: 156 500 000 000.00دج

وهذاالاسقرار راجع استقرار الكبير في قيمة الاحتياطات وكذلك في قيمة النتيجة،

ديون طويلة الأجل: نلاحظ أن الديون طويلة الأجل قدرت سنة 2015بـ: 295 914 150 109 51. دج وانخفضت سنة2016 لتبلغ : 448.90 280 86132دج ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها انخفاض في ديون الاستثمارات وكذا مطالبة أصحاب الديون بديونهم أو بالأحرى وصول أجال استحقاقها،

- **ديون قصيرة الأجل:** نلاحظ أن الديون قصيرة الأجل قد ارتفعت خلال لسنتين (2016/2015) حيث قدرت في سنة 2015 بـ: 65.896.529.859.40.ج أما في سنة 2016 فقد بلغت إلى 92.199.425.932.66د.ج الارتفاع الكبير في الديون اتجاه الشركاء والشركات الحليفة.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة المؤشرات المالية.

يتم التحليل عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية والمتمثلة أساسا في رأس المال العامل،احتياج رأس المال العامل بالإضافة إلى الخزينة.

أولا: التحليل بواسطة رأس المال العامل:

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي فهو عبارة عن هامش أمان، إذن هو عبارة عن جزء من الأموال الدائمة التي تستخدم في تغطية الأصول الثابتة.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

جدول رقم05): حساب رأس المال العامل.

وحدة القياس: د.ج

البيان	2015	2016
الأموال الدائمة...(1)	156 500 000 000.00	156 500 000 000.00
الأصول الثابتة.....(2)	333.310.715.591.89	388.274.097.915.60
رأس المال العامل (1) – (2).....(3)	153.561.382.556.18	302.316.194.630.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنتين 20152016) هذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة منه يمكن القول أن المؤسسة حققت التوازن المالي خلال السنوات الثلاثة، ونلاحظ أن رأس المال العامل قدارتفاع في سنة 2008 مقارنة مع سنة 2015 وهذا راجع إلىاستقرار في الأموال الدائمة.

كما نلاحظ أن جزء من الأموال الدائمة تمول به الأصول المتداولة، وعلى العموم فإن رأس المال العامل الموجب يسمح بهامش أمان لمواجهة أي حالة غير ملائمة للمؤسسة.

1- رأس المال العامل الخاص: ويحسب وفق العلاقة التالية.

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

جدول رقم 06): حساب رأس المال العامل الخاص.

وحدة القياس:د.ج

البيان	2015	2016
الأموال الخاصة .....(1)	93,343914905197	94,398942312482
الأصول الثابتة .....(2)	89,333310715591	60,388274097915
رأس العامل الخاص -(2).....(3) (1)	10 604 189 606,04	10 668 214 567,34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب خلال سنتين 2016/2015وهذا يدل على قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى الأموال طويلة الأجل وهي وضعية جيدة بالنسبة للمؤسسة مع ملاحظة ارتفاع رأس المال العامل الخاص لسنة 2016 بشكل ملحوظ مقارنة مع سنة2015وهذا راجع إلى ارتفاع الكبير في الأموال الخاصة.

2-رأس المال العامل الصافي:و يحسب وفق العلاقة التالية.

رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الصافي.

وحدة القياس: د.ج.

البيان	2015	2016
الأصول المتداولة ....(1)	160479656224,45	,68147868690978
ديون قصيرة الأجل .....(2)	117997456122,90	148754812074,11
رأس المال العامل الصافي(1)-(2)...(3)	42 482 200 101,55	- 886 121 095,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات الثلاثة(2009/2008/2007) وهذا يوفر هامش أمان للمؤسسة كما نلاحظ انخفاض رأس المال العامل الصافي في سنة 2008 مقارنة مع السنتين(2009/2007) ذلك بسبب انخفاض الأصول المتداولة.

3- رأس المال العامل الإجمالي: ويحسب وفق العلاقة التالية رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول – مجموع لأصول الثابتة.

جدول رقم(08): حساب رأس المال العامل الإجمالي.

وحدة القياس: د.ج

البيان	2015	2016
مجموع الأصول.....(1)	11224782985,97	13201028478,79
مجموع الأصول الثابتة .....(2)	15655928603,84	17885783735,67
رأس المال العامل الإجمالي (1) – (2)....(3)	4 431 145 617,8	– 4 684 755 256,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال سنتين المدروسة(2016/2015 كما نلاحظ انخفاض كبير في سنة 2008 مقارنة مع السنة 2015بسبب ارتفاع في الأصول الثابتة وانخفاض في مجموع الأصول

ثالثا: التحليل بواسطة الخزينة:

الخزينة= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

جدول رقم (10): حساب الخزينة.

وحدة القياس:د.ج

البيان	2007	2008
رأس المال العامل .....(1)	156 500 000 000.00	156 500 000 000.00
احتياجات رأس المال العامل.....(2)	90877473825,30	148754812074,11
الخزينة (1) -(2)...(3)	90877473825,3	7 745 187 925,89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن الحزينة موجبة خلال سنتين وهذا ما يوضحه الجدول أي أن رأس المال العامل للمؤسسة أكبر من احتياجاته وهذا ما يوفر للمؤسسة قدرة على تسديد ديونها في آجال الاستحقاق، والملاحظ أن المؤسسة لا تقوم باستغلال خزينتها بطريقة جيدة وإنما تقوم بتجسيد جزء من السيولة والأحسن أن تقوم بالتوسيع في النشاط بزيادة شراء المواد الأولية وتوسيع العملية الإنتاجية، مع ملاحظة انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2016مقارنة مع سنة 2015 بسبب انخفاض قيمة رأس المال العامل.

المطلب الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية:

هناك عدد لا نهائي من النسب المالية بحيث نعتمد في هذه الدراسة على ثلاث مجموعات من النسب حسب المعلومات أو المعطيات المتوفرة لدينا وتتمثل في : نسب الهيكلة المالية، نسب السيولة ونسب المردودية من أجل دراسة الوضع المالي للمؤسسة المستقبلة وتقييم أدائها.

1: نسب الهيكلة المالية.

1- نسبة التمويل الدائم:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

جدول رقم(11): حساب نسبة التمويل الدائم.

وحدة القياس:د.ج

البيان	2007	2008
الأموال الدائمة.....(1)	156500000000.00	156500000000.00
الأصول الثابتة....(2)	15655928603,84	17885783735,67
نسبة التمويل الدائم (1)/(2).....(3)	9,996213189	8,749966024

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات سنتين المدروسة 2016/2015، وهذا يعني أن المؤسسة لها رأس مال عامل موجب خلال سنتين وهذا يشكل ارتياح لدى المؤسسة فهي بذلك حققت واستطاعت تكوين هامش أمان فقد قامت بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ويمكنها أيضا تغطية جزء من أصولها المتداولة.

2- **نسبة التمويل الخاص:** وتحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة.

جدول رقم(12): حساب نسبة التمويل الخاص

وحدة القياس :د.ج

البيان	2007	2008
الأموال الخاصة...(1)	15315371175,19	,8917676973379
الأصول الثابتة....(2)	15655928603,84	17885783735,67
نسبة التمويل الخاص (1)/(2)....(3)	0,978247382	0,988325345

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص تفوق الواحد خلال لسنتين المدروسة(2016/2015 أي أن المؤسسة تقريبا تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية، وكذا تحقق فائض لتمول به جزء من أصولها المتداولة، وعلى العموم هذه الوضعية جيدة ومريحة بالنسبة للمؤسسة.

3- **نسبة الاستقلالية المالية:** وتحسب وفق العلاقة التالية .

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الديون.

جدول رقم (13): حساب نسبة الاستقلالية المالية.

وحدة القياس د.ج

البيان	2015	2016
الأموال الخاصة.....(1)	15315371175,19	,8917676973379
مجموع الديون.....(2)	21320018169,68	6521513470459
نسبة الاستقلالية المالية (1)/(2)...(3)	0,718356385	0,0082167

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية تفوق الواحد خلال سنتين المدروسة(2016/2015) خاصة في سنة 2015، وعموما يمكن القول أن المؤسسة مستقلة ماليا حيث استطاعت تغطية جميع ديونها بواسطة أموالها الخاصة، وأحسن نسبة كانت في سنة 2016

4- نسبة قابلية السداد: ويحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة قابلية السداد= مجموع الديون/ مجموع الأصول.

جدول رقم (14): حساب نسبة قابلية السداد.

وحدة القياس :د.ج

البيان	2007	2008
مجموع الديون.....(1)	21320018169,68	6521513470459
مجموع الأصول...(2)	11224782985,97	13201028478,79
نسبة قابلية السداد (1) (2).....(3)	1,899370188	16,9681391

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة قابلية السداد تقترب من 1.8 خلال السنوات الثلاثة المدروسة(2016/2015) وهي نسبة جيدة تسمح للمؤسسة بالحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، بالإضافة إلى ضمان ديون الغير أي أن المؤسسة قادرة على تسديد جميع ديونها في أجالها المستحقة وأحسن نسبة كانت في سنة 2016 لأنها تقترب من الوضعية الجيدة لهذه النسبةبنسبة 16.2.

2: نسب السيولة: وتنقسم إلى أربع نسب.

1- نسبة سيولة الأصول: وتحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة سيولة الأصول= الأصول المتداولة/مجموع الأصول.

جدول رقم(15): حساب نسبة سيولة الأصول.

وحدة القياس : د.ج

البيان	**1520**	**1620**
الأصول المتداولة .....(1)	1604796562224,45	,681478686909 78
مجموع الأصول...(2)	11224782985,97	13201028478,79
نسبة سيولة الأصول (1)/(2).....(3)	14,29690502	11,20130081

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول تفوق0,5 خلال لسنتين المدروسة،حيث بلغت 14.2في سنة 2015 اما سنة 2016 بلغت 11.2 أي أن الأصول المتداولة لهذه المؤسسة تمثل55% , 55% , 26% لسنتين على التوالي من مجموع الأصول، يعني أن هناك استثمارات مستهلكة وهي تؤثر على مردودية المؤسسة سلبا.

2- نسبة السيولة العامة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة= مجموع الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم(16): حساب نسبة السيولة العامة.

وحدة القياس: د.ج

البيان	2007	2008
مجموع الأصول المتداولة..(1)	160479656224,45	,68147868690978
ديون قصيرة الأجل..(2)	117997456122,90	148754812074,11
نسبة سيولة العامة(1)/(2)..(3)	1,360026406	0,994043076

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق:نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق الواحد بشكل كبير خاصة في سنة 2015 أي أن المؤسسة تتمتع بقدرة تسديد جيدة فيما يخص ديونها قصيرة الأجل في مدة الاستحقاق.

3- نسبة السيولة المختصرة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة= (القيم الجاهزة+ القيم الغير الجاهزة)/ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (17): حساب نسبة السيولة المختصرة.

وحدة القياس:د.ج

البيان	2007	2008
القيم الجاهزة.....(1)	,7095921953257	70651468366,03
القيم الغير الجاهزة.(2)	34383926759,02	35993956227,22
القيم الجاهزة+ القيم الغير الجاهزة (1)+(2).....(3)	1,30306E+11	1,06645E+11
ديون قصيرة الأجل.(4)	117997456122,90	148754812074,11
نسبة السيولة المختصرة (3)/(4).....(5)	1,104310926	0,716920838

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة خلال السنتين(2015/2016 تفوق الحالة المثلى (0,5/0,3)، وعليه فإن هذه الوضعية سيئة بالنسبة للمؤسسة، وبالرغم من استطاعتها تسديد ديونها قصيرة الأجل من طرف القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة أما بالنسبة لسنة 2016 فهي مقبولة نوعا ما.

-**نسبة السيولة الحالية**: وتحسب وفق العلاقة التالية.

نسبة السيولة الحالية= القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل.

جدول رقم (18): حساب نسبة السيولة الحالية.

وحدة القياس:د.ح

البيان	2015	2016
القيم الجاهزة.....(1)	,7095921953257	70651468366,03
ديون قصيرة الأجل.(2)	117997456122,90	148754812074,11
نسبة السيولة الحالية (1)/(2).....(3)	0,812915434	0,47495249

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول في سنة 2015 أن الديون قصيرة الأجل مغطاة من طرف القيم الجاهزة ،أما بالنسبة لسنتي(2016 فلم تستطيع المؤسسة سداد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة أحسن نسبة كانت في سنة 2016 فهي مقبولة لأنها قابلة الحدود القانونية المطلوبة2(,0,3/0)

3- نسب المردودية: ويدرج ضمنها ما يلي:

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** وتحسب وفق العلاقة التالية.

النتيجة الإجمالية

نسبة المردودية الاقتصادية=----------x100--

مجموع الأصول

جدول رقم (19): حساب نسبة المردودية الاقتصادية.

وحدة القياس د.ج

البيان	2015	2016
النتيجة الإجمالية...(1)	159111316196,23	455734819249,02
مجموع الأصول.....(2)	11224782985,97	13201028478,79
حاصل القسمة100 x (1)/(2)x 100.....(3)	100x 14.1	100 x 34.5
نسبة المردودية الاقتصادية..(3)	%14,1	%34,5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

التعليق: من النتائج المحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد من الأصول يغطي نتيجة إجمالية قدرها 21,0(/0,01/0,61)خلال ثلاث سنوات المدروسة(2015/2016) على التوالي، كما نلاحظ انخفاض هذه النسبة في سنة 2016 بسبب انخفاض النتيجة الإجمالية.

خلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع التمويل في مؤسسة مؤسسة نفطال وحدة ولاية المدية يمكننا استنتاج أهمية الدور الذي تلعبه الإدارة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، وكذا مكانتها المهمة ووظائفها الأهم.

وبعد دراسة الوضعية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ومختلف المعايير التي على أساسها يتم اختيار مصدر التمويل الأمثل أو التشكيلة المناسبة من الأموال بشكل يتلاءم مع طبيعة المتطلبات المتوقعة للمؤسسة، وبالتالي تستطيع المؤسسة ممارسة أنشطتها المختلفة والكثيرة، وهذا الاختيار الأمثل لمصدر ا يأتي بالدرجة الأولى ثم يليه الحصول على الأموال في الدرجة الثانية، ومن هنا يمكن القول بان مؤسسة نفطال وحدة ولاية المدية ومشتقاته تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد الذاتية (الداخلية) لتمويل استثماراتها ومواجهة التزاماتها في الوقت المناسب

خـاتمـة عـامـة

خاتمة عامة

من خلال دراستي لموضوع محددات التمويل في المؤسسات الاقتصادية، يمكن القول بأن محددات التمويل تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة،عندما تكون هذه المحددات منخفضة التكلفة ، كما تتنوع حسب نشاط ونوعية المؤسسة حيث أنه عندما يكون الاختيار مدروسا تبعا لمجموعة من المعايير بحيث لا يترتب على هذه الوسائل مصاريف مالية تمس مردودية المؤسسة فإنه من دون شك يمكنها من الاستمرار وبالتالي تحقق قدر ممكن من الأرباح.

ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملة لها، ويكون ذلك عن طريق الإقراض من البنوك.

وتطرقت في بحثي هذا إلى مختلف وسائل التمويل التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها، ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة، فكانت مؤسسةنفطال بالمدية محل دراستي الميدانية وذلك محاولة للإجابة على الاستفسارات المطروحة في الإشكالية.

وللإلمام بجميع جوانب الموضوع تطرقت إلى جمع المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة، و محددات التمويل والاحتياجات التمويلية، ومختلف وسائل التمويل.

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكننا الإجابة على بعض التساؤلات الفرعية السابقة كما يلي:

1. **الفرضية الأولى:** باعتبار المال أحد أهم العناصر في المؤسسة، فعلى الوظيفة المالية أن توزعه بشكل دقيق هي صحيحة، فبدون وجود المال لا تستطيع المؤسسة أن تباشر نشاطها، ويجب على الوظيفة المالية أن توزعه بشكل دقيق.

2. **الفرضية الثانية:** الإدارة المالية من بين الإدارات الأساسية في الاقتصاد الوطني، حيث نجد أن الإدارة المالية هي التي تقوم بتخطيط الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تحديد المزيج الملائم لوسائل التمويل التي تؤدي إلى خفض تكلفة التمويل، وكذا وضع سياسة لتوزيع الأرباح.

3. **الفرضية الثالثة:** تقوم المؤسسة باختيار مصادر التمويل حسب تكلفة كل مصدر وهي فرضية صحيحة ،وهذا لأن المؤسسة تهتم بالبحث عن مصادر التمويل بأفضل الشروط وأحسن الأوقات، وأيضا بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي منها ما هو أساسي ومنها ما هو ثانوي.

ومن خلال الدراسات التي تمكنني من الوصول إلى مجموعة من النتائج الأساسية والمتمثلة فيما يلي:

النتائج النظرية:

- تعتبر الوظيفة المالية أحد الوظائف الأساسية في المؤسسة بموجبها تستطيع هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها المالية، والسعي إلى توفيرها في أنسب الأوقات وأحسن الظروف مراعية في ذلك أحسن وسائل التمويل.

- يعتبر التمويل وظيفة أساسية في المؤسسة الاقتصادية، تضمن بقاء المؤسسات واستمرارها في النشاط.

- للمؤسسة العديد من وسائل التمويل والمتمثلة في وسائل التمويل الداخلية كإصدار الأسهم والسندات ،الائتمان التجاري والمصرفي، ومعرفة مزايا وعيوب كل منها يساعد على انتقاء أهمها بما يلائم أهداف ونشاط المؤسسة.

- أيضا تلجأ المؤسسات الاقتصادية إلى التمويل الخارجي للحصول على الأموال حتى تحافظ على مستوى الاستثمارات عند الحدود المقبولة، وهذا في حالة أن التمويل الداخلي بصفة عامة لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة.

النتائج التطبيقية:

- معظم نشاطات المؤسسة تعتمد على الوسائل الذاتية لتمويل استثماراتها من أجل تخفيف العبء على خزينتها.

- لا تلجأ المؤسسة إلى تمويل خارجي إلا عند الضرورة الحتمية.

التوصيات:

من بين التوصيات التي استطيع أن أوجهها لهاته المؤسسة هي:

- على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.

-على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزينتها بدل تكديسها بتوسيع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملية الإنتاجية.

- الاهتمام أكثر بمصلحة التكوين وتزويدها بالوثائق والمعلومات الضرورية المتعلقة بالمؤسسة من اجل تسهيل عملية التربص للطلبة المتربصين.

أفاق الدراسة:

- دراسة محددات محددات التمويل في مؤسسة اقتصادية كمذكرة وليس كمبحث والتمعن فيها.
- دراسة وظيفة من وظائف المؤسسة الاقتصادية بصورة مفصلة.

قائمة المراجع والمصادر

مراجع باللغة العربية

1. إبراهيم الأعمش: أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 1999
2. أحمد بن فليس: المحاسبة المعمقة وأعمال نهاية السنة المالية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة،2000،
3. أحمد بوراس: أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2003،2002 .
4. أحمد بوراس: مصادر تمويل الاستثمارات وتكلفة المشروع، رسالة دكتوراة، جامعة منتوري، قسنطينة 2002.
5. إسماعيل عربابي: اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998.
6. إسماعيل عربابي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى،1998،
7. إسماعيل عرباجي، اقتصاد والمؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية ،1998،
8. بو الحبة عب الحكيم: الوجيز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998،
9. توفيق حسن: قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، دمشق .
10. جميل أحمد توفيق وعلي شريف : الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت: 1980،
11. حسين علي حزيوش وآخرون: الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، 1999،
12. خيرت ضيف وأحمد شحاتة: تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية بيروت 1985.
13. رياض محمد النحات وآخرون: الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر 200،
14. سمير محمد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الإسكندرية 1986، ص180.
15. سمير محمد عبد العزيز: التمويل وإصلاح الهياكل المالية، دار النهضة بيروت 1985،
16. سمير محمد عبد العزيز: التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفتية، 1997 ،
17. شاكر القزين: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1989
18. الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية 2001،
19. عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر،2000.
20. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر ،
21. عبد الغفار حنفي ، أساسيات الإدارة المالية(دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال، سياسات توزيع الأرباح)،الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2003،
22. عبد الكريم بويعقوب، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1998،
23. عدنان هاشم رحيم السمرائي، أساسيات في الإدارة المالية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، الطبعة الثانية ،1997،
24. العربي دخموش : محاضرات في اقتصاد المؤسسة ، مطابع جامعة منتوري ، قسنطينة،2001.
25. عمر صخري: اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، بن عكنون، الجزائر،الطبعة الثانية ،1993.
26. فايز الزغبي، محمد إبراهيم عبيدات ،أساسيات الإدارة الحديثة ،دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان ،الأردن 1997،
27. كامل المغربي، أساسيات في الإدارة، دار الفكر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،1995،
28. محمد الناشد: الإدارة المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979 .
29. محمد شفيق، حسن الطيب، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع ،1997،

30. محمد صالح الحناوي: أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية،
31. محمد عبد العزيز عبد الكريم:الإدارة المالية والتخطيط المالي، كتاب 30، مكتبة عين شمس، مصر، 1995،
32. مفلح عقل: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
33. منير إبراهيم هندي : الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر ، 1991،
34. منير إبراهيم هندي: الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998 .
35. ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة،الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998.

مراجع باللغة الأجنبية

A. Gremillet etc, lefbire, l'euditement de l'entreprise et gestion , édition d'organization, Paris, 1978,

depallens, et j. p. jobar, gestion financiére de l'entreprise, 10eme édition, paris, serey, 1990,

p. lossegue, gestion de l'entreprise, paris du nord, 10eme édition, paris, serey, 1972,

Jaque Bravard ;L'Evaluation des entreprise, DONOD, paris, 1969,

ONA. Gestion financiére, Sème, édition. 1993,

مواقع الانترانت

UZZ V[1] [1]ERDP : Entreprise nationale pour le raffinage et la distribution des produits pétroliers.

[2]www.NAFTAL.dz ;07/03/2017

الملاحق